IJDJL المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع

المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٤

التنظيم القانوني لنظام الإخطار والإزالة وفعاليته: دراسة تحليلية مقارنة في القانون الأمريكي والمصري

معرف الوثيقة الرقمى (DOI) : 10.21608/IJDJL.2024.257367.1245

الصفحات ٤٦٨ - ٥١٤

أميرة سامي درويش

معيدة بقسم القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

المراسلة: أميرة سامي درويش، معيدة بقسم القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة عين شمس .

البريد الإلكتروني: amira.darwish@law.asu.edu.eg

تاريخ الإرسال: ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣، **تاريخ القبول:** ١٥ يناير ٢٠٢٤

نسق توثيق المقالة: أميرة سامي درويش، التنظيم القانوني لنظام الإخطار والإزالة وفعاليته: دراسة تحليلية مقارنة في القانون الأمريكي والمصري، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٤، صفحات (٤٦٨ - ٥١٤).

IJDJL International Journal of Doctrine, Judiciary, and Legislation

Volume 5, Issue 2, 2024

The Legal Regulation of the Notice and Takedown System and Its Effectiveness: A Comparative Analytical Study in the American and Egyptian Laws

DOI:10.21608/IJDJL.2024.257367.1245

Pages 468 - 514

Amira Samy Darwish

Teaching Assistant at the Civil Law Department - Faculty of Law

Ain Shams University

Correspondance: Amira Samy Darwish, Teaching Assistant at the Civil Law Department - Faculty of Law - Ain Shams University.

E-mail: amira.darwish@law.asu.edu.eg

Received Date: 24 December 2023**, Accept Date :** 15 January 2024

Citation: Amira Samy Darwish, The Legal Regulation of the Notice and Takedown System and Its Effectiveness: A Comparative Analytical Study in the American and Egyptian Laws, International Journal of Doctrine, Judiciary and Legislation, Volume 5, Issue 2, 2024 (468-514).

Print ISSN: 2682-4213 Online ISSN: 2682-4221

الملخص

صار حق المؤلف من الحقوق التي يكثر انتهاكها بسبب التطور الإلكتروني؛ إذ يمكن نشر أو نسخ أو توزيع أي محتوى محمي بموجب حق المؤلف بضغطة زر واحدة، كما أن عدم وجود قواعد موحدة لمسئولية مقدمي خدمات الإنترنت عن هذه الانتهاكات جعلت كل من أصحاب حق المؤلف ومقدمي خدمات الإنترنت في حاجة إلى التعاون فيما بينهما للقضاء على الانتهاكات التي تقع على حق المؤلف، وهذا ما تبنته الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٨ حينما أطلقت لأول مرة في العالم «نظام الإخطار والإزالة»، وهو نظام يسمح بإرسال إخطار إلى مقدم خدمة الإنترنت عندما يتبين صاحب حق المؤلف وجود مخالفة على الفضاء الإلكتروني الذي يديره مقدم خدمة الإنترنت، ويستتبع ذلك أن يقوم الأخير بحذف المحتوى المُنتهِك لحق المؤلف مقابل الإعفاء من المسئولية المدنية التي قد تنتج عن عرض هذا المحتوى.

وتعقد هذه الورقة البحثية دراسة تحليلية نقدية مقارنة لنظام الإخطار والإزالة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية، حيث تسلط الضوء على هذا النظام الهام عن طريق تناول نطاق تطبيق النظام وشروطه وإجراءاته في كل من البلدين. كما تشمل هذه الورقة البحثية مدى فعالية نظام الإخطار والإزالة من الناحية العملية وما إذا كان قد نجح في تحقيق الحماية المنشودة لأصحاب حق المؤلف ومقدمي خدمات الإنترنت.

وينتهي البحث إلى وجود نظام للإخطار والإزالة في التشريع المصري بموجب قرار رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إصدار لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ولكنه نظام يختلف اختلافًا كبيرًا عن النظام المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يفتقر إلى التنظيم والتحديد. كما أن فعالية النظام في كلا البلدين يعتريها العديد من المشكلات والتي يتعين أخذها في عين الاعتبار عند تطوير هذا النظام في جمهورية مصر العربية.

الكلمات المفتاحية: حق المؤلف؛ الإخطار والإزالة؛ الإخطار المضاد؛ مقدم خدمة الإنترنت؛ ملاذ آمن.

Abstract

Copyright has become one of the rights that is frequently violated due to electronic development. Any content protected by copyright can be published, copied or distributed with the click of a button. Additionally, the lack of unified rules for the liability of internet service providers for these violations has made both copyright holders and internet service providers in-need to cooperate with each other to eliminate copyright infringements. The United States of America launched for the first time in the world the “Notice and Takedown System” in 1998, which is a system that allows sending notification to internet service providers when the copyright holder becomes aware of the existence of a violation on the cyberspace run by the internet service provider. Consequently, the latter shall remove the infringing content in exchange for being exempted from civil liability that may arise from displaying that content.

This research paper conducts a comparative, analytical, and critical study of the Notice and Takedown System between the United States and Egypt, where it sheds light on this system by addressing its scope of application, conditions, and procedures in both countries. This research paper also covers the effectiveness of the Notice and Takedown System in practice and whether it succeeded in achieving the desired protection for copyright holders and internet service providers.

The research concludes that there is a Notice and Takedown System in the Egyptian legislation by virtue of the Decree issued by the President of the Supreme Council for Media Regulation No.26 of 2020, but it is a system that differs greatly from the system in force in the United States, as it lacks regulation and specificity. Moreover, the effectiveness of the system in both countries is plagued by many problems that must be taken into consideration when developing this system in Egypt.

key Words: Copyright; Notice and Takedown; Counter Notification; Internet Service Provider; Safe Harbor.

المقدمة

أضحى العالم قرية صغيرة يستطيع فيها الإنسان بضغطة زر التعرف على الأخبار العالمية والثقافات والعادات والتقاليد الخاصة بالشعوب، كما صار من اليسير التواصل مع أي شخص في أي مكان وزمان دون الحاجة إلى تكبد مشقة ونفقة. وفي وسط هذا وذاك، يلعب مقدمو خدمات الإنترنت دورًا هامًا وفعالًا في توفير الفضاء الإلكتروني والآلية اللازمين لنقل تلك البيانات وإتاحتها للجمهور؛ ليتسنى لهم الاستفادة منها واستخدامها على النحو المتعارف عليه، إلا أنه – كحال كل تطور وما يتضمنه من وجه إيجابي وآخر سلبي – ظهرت العديد من الممارسات المخالفة عبر الفضاء الإلكتروني؛ فسهولة الولوج إلى الخدمات من قبل الأفراد وصعوبة تتبع مستخدميها ساهم في ظهور العديد من الانتهاكات التي تتباين درجة خطورتها، والتي كان ومازال من أبرزها انتهاك حق المؤلف.

وبسبب تكرار هذه الانتهاكات، لاسيما المتعلقة بحق المؤلف، لم يكن أمام صاحب حق المؤلف[1] سوى اللجوء إلى القضاء لحماية حقه القانوني، إلا أن صاحب الحق عادة ما يختصم مقدم خدمة الإنترنت[2] باعتبار أن الانتهاك قد وقع في الفضاء الإلكتروني الذي يديره، كما أن مقدم الخدمة لديه من الملاءة المالية ما يكفي لتعويض صاحب الحق عما أصابه من ضرر. بالإضافة إلى أنه في كثير من الحالات يتعذر التعرف على من قام بانتهاك الحق ذاته، خاصة أنه من المتصور تواجد المُنتهِك في دولة أخرى أو استعماله اسمًا مستعارًا.

وفي ظل وجود فراغ تشريعي في العديد من الدول، صدر العديد من الأحكام القضائية التي تؤسس

[1] يشمل مصطلح «صاحب حق المؤلف» أو «صاحب الحق» في هذا البحث المؤلف أو من ينقل إليه المؤلف كل أو بعض حقوقه المالية على المصنف.

[2] ونشير إليه في هذا البحث ب «مقدم خدمة الإنترنت» أو «مقدم الخدمة».

مسئولية مقدمي خدمات الإنترنت على مفاهيم مختلفة، منها المسئولية المباشرة Direct Liability [٣]كما في قضية Playboy Enterprises, Inc. v. Frena [٤]، أو المسئولية غير المباشرة والتي تنقسم إلى مسئولية تبعية Vicarious Liability[٥] كما حدث في قضية A&M Records, Inc. v, Napster, Inc. [٦]، ومسئولية مشتركة Contributory Liability[٧] وهذا ما ذهبت إليه المحكمة في قضية Sega Enterprises Ltd. v. MAPHIA[٨].

وتقديرًا للدور الهام الذي يلعبه مقدم خدمة الإنترنت في نشر المعلومات وتعزيز التواصل الاجتماعي والتجارة الإلكترونية، لا سيما عبر محركات البحث ووسائل التواصل الاجتماعي ومواقع التسويق الإلكتروني مثل Facebook, Amazon, YouTube, Instagram Twitter, Google، ظهرت الحاجة العملية الملحة لحماية هذه الفئة من المسئولية المدنية المحتملة الناجمة عن تلك المخالفات بشرط توفر شروط ومتطلبات معينة، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء نظام فعّال يتصف بالسرعة والديناميكية لحماية حق المؤلف في ظل التطور الهائل للتكنولوجيا ونظام القرصنة وتكرار الانتهاكات وسرعتها.

لذلك تم ابتداع إجراء يُعرَف «بالإخطار والإزالة Notice and Takedown Procedure». وتعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة ذات السبق في استحداث هذا الإجراء – والذي أطلق عليه العديد من الشراح بعد ذلك تعبير نظام الإخطار والإزالة[٩] [١٠]– وذلك بهدف إنشاء «ملاذ آمن Safe Harbors» لمقدمي خدمات الإنترنت وحماية حق المؤلف، بموجب قانون حق المؤلف للألفية الرقمية الأمريكي الصادر في ١٩٩٨The Digital Millennium Copyright Act والذي قام بتخصيص الباب الثاني منه Title II لتحديد المسئولية الناشئة عن انتهاك حق المؤلف عبر الإنترنتOnline Copyright Infringement Liability Limitation؛ إذ بمقتضاه تم إضافة القسم ٥١٢ إلى قانون حماية حق المؤلف الأمريكي Copyright Act الصادر عام ١٩٧٨.

وبعبارات بسيطة، يقصد بنظام الإخطار والإزالة أن يقوم صاحب الحق أو من يمثله بإخطار مقدم خدمة الإنترنت بوجود تعد على حق محمي بموجب قوانين حماية حق المؤلف، والذي يقوم بدوره – بعد التأكد من توفر شروط صحة الإخطار – بحذف المضمون المعتدى عليه أو منع الوصول إليه.

---

[٣]تتحقق المسئولية المباشرة لمقدم الخدمة بمجرد تقديمه الخدمة إلى مستخدم ينتهك حق المؤلف. Luca Tiberi and Michele Zamboni, Liability of Service Providers, Computer and Telecommunication Law Review 9(2), 2003, p. 7.

[4]Taragade Dangngam, Internet Service Provider liability for third-party copyright infringement (A comparative study between US and EU approaches), Master Thesis, Tilburg University, Law and Technology, Faculty of Law, August 2009, p. 19 & 20.

[٥]يشترط لتحقق المسئولية التبعية توفر الشروط الآتية: (١) أن توجد مخالفة، و(٢) أن يحصل مقدم خدمة الإنترنت على منفعة مالية مباشرة من المُخالِف، و(٣) أن يتوفر لدى مقدم خدمة الإنترنت القدرة والحق في الإشراف على أو التحكم في نشاط المُخالِف. Jerry Jie Hua, "Establishing Certainty about Liability for Internet Service Providers and Safe Harbor Regulations", Toward A More Balanced Approach: Rethinking and Readjusting Copyright Systems in the Digital Network Era, 2014, Springer, p. 108-109.

[٦]د. دعاء حامد محمد عبد الرحمن، أحكام العلاقة بين مقدمي خدمة الإنترنت والمستخدمين بشأن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، بحث مقدم لمجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية - جامعة الإسكندرية، دار النهضة للطباعة الحديثة، ٢٠١٨، ص٦٨.

[٧]يشترط لتحقق المسئولية المشتركة توفر الشروط الآتية: (١) أن توجد مخالفة، و(٢) أن يكون مقدم خدمة الإنترنت عالمًا أو من المفترض أن يعلم بوجود المخالفة، و(٣) أن يساهم مقدم خدمة الإنترنت بشكل مادي في هذه المخالفة. Jerry Jie Hua, Establishing Certainty of Internet Service Provider Liability and Safe Harbor Regulation, op. cit., p. 109.

[8]Jonathan A. Friedman, Esquire & Francis M. Buono, Esquire, Using the Digital Millennium Copyright Act to Limit Potential Copyright Liability Online, Richmond Journal of Law and Technology, Volume VI, Issue 4, Winter 1999-2000, p. 8.

[٩]قد نشير إلى نظام الإخطار والإزالة في هذا البحث «بالنظام» في مواضع مختلفة، بحسب الأحوال.

[10]Mary Kate Sherwood, Protecting Fair Use from Algorithms, Internet Platforms, and the Copyright Office: A Critique of the § 512 Study, St. John's Law Review, Vol. 95, No.3, Article 9. 2021, p. 925.

ونشأ هذا النظام استجابة إلى الضرورة العملية التي يفرضها الواقع المَعِيش، إذ صار اللجوء إلى القضاء في ظل السرعة الفائقة التي تنتقل بها البيانات والمعلومات غير عملي وفيه إهدار للحقوق.

وبعد إصدار القانون الأمريكي سالف البيان، صدر التوجيه رقم ٢٠٠٠/٣١ من الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية والذي أقر نظام الإخطار والإزالة بموجب المواد من ١٢ إلى ١٥ على غرار قانون حق المؤلف للألفية الرقمية الأمريكي DMCA مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة، ثم تتابعت التشريعات في العالم متبنية جوهر النظام المشار إليه[١١] مثل دول جنوب أفريقيا[١٢] وماليزيا[١٣] وكوريا الجنوبية[١٤].

وعلى الصعيد الوطني، قدم المشرع المصري نظام الإخطار والإزالة لأول مرة في القرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بقرار من رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بشأن إصدار لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ولكنه أغفل النص على العديد من الأحكام الضرورية لبيان إجراءات وشروط تطبيق هذا النظام، مما جعل فعاليته محدودة.

إشكالية البحث

يثور تساؤل حول ماهية نظام الإخطار والإزالة وفعاليته من الناحية العملية وما إذا ساهم بالفعل في تحقيق الأهداف المرجوة أم يدخل في عِداد القواعد المهجورة التي تتجرد من فعاليتها بسبب قصور أو عوار شابها فحد من أثرها. فيجيب البحث عن التساؤلات الآتية:

- ما هو نظام الإخطار والإزالة؟
- ما هي إجراءات تطبيق نظام الإخطار والإزالة؟
- مدى فعالية نظام الإخطار والإزالة في الواقع العملي.
- هل عني المشرع المصري بتطبيق نظام الإخطار والإزالة كما جاء في التشريع الأمريكي؟ وما هو نطاق تطبيقه وفاعليته الحقيقية؟

أهمية البحث

يهدف البحث بشكل عام إلى تسليط الضوء على نظام الإخطار والإزالة كوسيلة للتوفيق بين حماية حق المؤلف وإعفاء مقدم خدمة الإنترنت من المسئولية، وإيضاح إجراءات هذا الإخطار ومتطلباته عن طريق البحث والنظر في التجربة الأمريكية ومقارنتها بالتشريع المصري.

---

(11) Sharon Bar-ZivNiva and Niva Elkin-Koren, Behind the Scenes of Online Copyright Enforcement: Empirical Evidence on Notice & Takedown, University of Connecticut, School of Law, Connecticut Law Review, Volume 50, No. 2, May 2018, p. 352.

(12) Electronic Communications and Transactions Act No. 25 of 2002, Chapter XI (Limitation of Liability of Service Providers).

(13) Act A1420 Copyright Act 2012 amending Copyright Act of 1987 as amended by the Copyright (Amendment) Act 2021. Miss Naweena Watthanapradit, Provisional Protection Measures Against Copyright Infringement on the Internet, Master Thesis, Thammasat University, Business Laws (English Program), 2015, p. 36.

(14) Copyright Act of 1957 as amended in 2009 (Articles 102 to 104), Intellectual Property Office, International Comparison of Approaches to Online Copyright Infringement: Final Report, 2015, p. 67.

ولن يقف البحث عند حد التعرف على كيفية عمل النظام وآثاره، بل يمتد إلى تقييم فعاليته من الناحية العملية التطبيقية، وذلك بهدف حث المشرع المصري على استقطاب هذا النظام مع الحرص على معالجة ما يواجهه من مشكلات وصعوبات.

نطاق البحث

لا يقتصر البحث على نطاق زماني محدد، إلا أن الدراسة تقتصر على نطاقين مكانيين وهما الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية، وفي حالات محدودة نشير إلى التوجيه الأوروبي رقم ٢٠٠٠/٣١ دون الخوض في تفاصيله بهدف خدمة غرض البحث.

ونحدد نطاق البحث من الناحية التشريعية بالباب الثاني من قانون حق المؤلف للألفية الرقمية الأمريكي الصادر في ١٩٩٨، وبعض التشريعات المصرية المرتبطة بموضوع البحث والتي من أبرزها القرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ الصادر من رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بشأن إصدار لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

ولا يشمل البحث تحديد دقيق لحق المؤلف أو مدى مسئولية مقدمي خدمات الإنترنت بشكل عام وذلك لأن البحث يرتكز على تناول ماهية نظام الإخطار والإزالة وتقييم فعاليته.

منهجية البحث

في إعداد هذا البحث، تم اتباع المناهج الآتية:

أ. المنهج المقارن: عن طريق المقارنة بين الاتجاهين الأمريكي والمصري.

ب. المنهج الوصفي: عن طريق وصف واستعراض بعض نصوص تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية.

ت. المنهج التحليلي: عن طريق تحليل وتفسير نظام الإخطار والإزالة وتقييم مدى فاعليته من الناحية العملية.

ث. المنهج النقدي: عن طريق نقد نظام الإخطار والإزالة وعرض المشكلات التي يثيرها في التطبيق في التشريع الأمريكي والمصري.

تقسيم الدراسة

تقسم الدراسة إلى ما يلي:

- المبحث الأول: التنظيم القانوني لنظام الإخطار والإزالة.

- المطلب الأول: التنظيم القانوني للنظام في الولايات المتحدة الأمريكية.
- المطلب الثاني: التنظيم القانوني للنظام في مصر.

- المبحث الثاني: تقييم فعالية نظام الإخطار والإزالة في الواقع العملي.
  - المطلب الأول: فعالية النظام في ظل التشريع الأمريكي.
  - المطلب الثاني: فعالية النظام في ظل التشريع المصري.

المبحث الأول: التنظيم القانوني لنظام الإخطار والإزالة

قبل الحديث عن فعالية نظام الإخطار والإزالة في الواقع العملي، ينبغي أولًا فهم نطاق تطبيق هذا النظام وشروط تطبيقه وإجراءاته. لذلك يستعرض هذا المبحث التنظيم القانوني لنظام الإخطار والإزالة في التشريعين الأمريكي والمصري في مطلبين متتابعين.

المطلب الأول: التنظيم القانوني للنظام في الولايات المتحدة الأمريكية

صدر قانون حق المؤلف للألفية الرقمية الأمريكي (ويُشار إليه في هذا البحث «بالقانون الأمريكي») في الثامن والعشرين من أكتوبر عام ١٩٩٨[١٥]، وبموجب الباب الثاني منه تم إنشاء ملاذ آمن لمقدمي خدمات الإنترنت عن طريق وضع نظام لإخطار مقدم الخدمة بإزالة محتوى مخالف لحقوق المؤلف على الشبكة أو المنصة الإلكترونية التي يشغلها، وإلا خضع للمسئولية وفقًا للقواعد العامة المعمول بها. وفي هذا الصدد نوضح نطاق تطبيق هذا النظام (الفرع الأول)، والشروط اللازم توفرها لإعفاء مقدم خدمة الإنترنت من المسئولية (الفرع الثاني)، وإجراءات نظام الإخطار والإزالة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نطاق تطبيق نظام الإخطار والإزالة

أولًا: نطاق تطبيق نظام الإخطار والإزالة من حيث الموضوع

يسري نظام الإخطار والإزالة من حيث الموضوع على الانتهاكات والمخالفات المرتبطة بحق المؤلف فقط وفقًا لقوانين الولايات المتحدة الأمريكية ولا يمتد إلى غيرها من الحقوق، وذلك بخلاف ما هو متبع في الاتحاد الأوروبي حيث مد التوجيه رقم ٢٠٠٠/٣١ الصادر من الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية نظام الإخطار والإزالة[١٦] على كل المحتويات المخالفة للقوانين illegal contents أيًا كان نوعها (ويشمل ذلك انتهاكات حق مؤلف، والعلامات تجارية، والقذف، والمحتويات الإباحية...إلخ)[١٧]. وبالتالي يخرج عن نطاق تطبيق القانون الأمريكي المخالفات التي لا تدخل في إطار حق المؤلف مثل انتهاكات العلامة التجارية، أو المنافسة غير المشروعة،

---

(15) S. Copyright Office Summary, THE DIGITAL MILLENNIUM COPYRIGHT ACT OF 1998, December 1998.

(١٦) يلاحظ أنه تم إلغاء المواد المتعلقة بنظام الإخطار والإزالة الواردة في التوجيه رقم ٢٠٠٠/٣١ ضمنًا بموجب التوجيه بشأن حقوق الملكية الفكرية في السوق الرقمية الموحدة رقم ٢٠١٩/٧٩٠ حيث تم تبني نظام الإخطار والتتبع بدلًا من نظام الإخطار والإزالة.

(17) Luca Tiberi and Michele Zamboni, Liability of Service Providers, op. cit., p. 3.

أو التشهير. بالإضافة إلى ذلك، لا يُطبَق النظام على الانتهاكات التي تقع على حق المؤلف بالمخالفة للقوانين الأجنبية[١٨].

ثانيًا: نطاق تطبيق نظام الإخطار والإزالة من حيث الأشخاص

يسري النظام من حيث الأشخاص على مقدمي خدمات الإنترنت بالنسبة للمخالفات التي تصدر من المستخدمين. مقدم خدمة الإنترنت هو[١٩] «كيان يقدم خدمات الإرسال أو التوجيه أو توفير الاتصالات للتواصل الرقمي عبر الإنترنت، فيما بين النقاط المحددة من قبل المستخدم بالنسبة للمحتوى الذي يختاره المستخدم، دون تعديل لمضمون المحتوى كما تم إرساله أو استقباله»[٢٠]، أو – بشكل أعم – «مزود خدمات عبر الإنترنت أو خدمات الوصول إلى الشبكة، أو مشغل المرافق لذلك»[٢١]. وبالتالي يخرج عن نطاق تطبيق الحماية القانونية المخالفات الصادرة من مقدمي الخدمات أنفسهم أو بالاتفاق مع المستخدمين[٢٢].

وقد خص القانون الأمريكي أربع فئات من الأنشطة التي يمارسها مقدم خدمة الإنترنت[٢٣] بحيث إذا انطوى نشاطه على أي من هذه الفئات أو بعضها، التزم بالشروط اللازمة لكل فئة لإعفائه من المسئولية. وهذه الفئات هي نقل المعلومات[٢٤]، التخزين المؤقت، تخزين المحتوى بناء على طلب المستخدم، أدوات تحديد وربط الموقع[٢٥].

الفرع الثاني: الشروط اللازم توفرها لإعفاء مقدم خدمة الإنترنت من المسئولية

يوجد نوعان من الشروط اللازم توفرها للإعفاء من المسئولية، أحدها عام يلتزم به كافة مقدمي خدمات الإنترنت والآخر خاص يرتبط بنوع الخدمة التي يقدمها مقدم الخدمة.

أولًا: الشروط العامة[٢٦]

- تبني مقدم الخدمة سياسة تنص على إنهاء الخدمة – في الظروف الملائمة – للمستخدمين الذين يكررون

[18] Mitchell Zimmerman, Your DMCA Safe Harbor Questions Answered, Fenwick & West LLP, 2012, p. 6.

[19] "An entity offering the transmission, routing, or providing of connections for digital online communications, between or among points specified by a user, of material of the user's choosing, without modification to the content of the material as sent or received." DMCA, section 512(k)(1)(A).

[20] Bea VandenBerk, Attorney at Law, 2011, Liability Protection for online service providers under the DMCA and CDA. URL:https://www.beavandenberk.com/ip/copyright-tm/liability-protections-for-online-service-providers-under-the-dmca-and-cda/ (Accessed: 1/1/2023). يسري هذا التعريف على مقدم خدمة نقل المعلومات فقط Transitory Digital Network Communications.

[21] "Provider of online services or network access, or the operator of facilities therefor." DMCA, Section 512(k)(1)(B). يسري هذا التعريف على كافة مقدمي الخدمات فيما عدا مقدم خدمة نقل المعلومات Transitory Digital Network Communications.

[22] Mitchell Zimmerman, Your DMCA Safe Harbor Questions Answered, op. cit., p.6.

[23] Miss Naweena Watthanapradit, Provisional Protection Measures Against Copyright Infringement on the Internet, op. cit., p. 24.

[٢٤] د. محمد حسين منصور، المسئولية الإلكترونية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٦٥.

[٢٥] د. دعاء حامد محمد عبد الرحمن، أحكام العلاقة بين مقدمي خدمة الإنترنت والمستخدمين بشأن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، المرجع السابق، ص ٤٧.

[26] DMCA, Section 512(i).

الانتهاك على حق المؤلف[٢٧]. وهذا الشرط يمثل ردعًا عامًا للمستخدمين كما أنه يقوم بإعلامهم بالسبب الذي قد يؤدي إلى وقف الخدمة حتى لا يُفاجئوا بالإجراء.

- احترام المعايير الفنية الثابتة Standard Technical Measures التي يستخدمها صاحب حق المؤلف لحماية مؤلفه والتي تم تطويرها وفقًا لإجماع واسع من أصحاب الحقوق ومقدمي الخدمات، وتكون متاحة لأي شخص بشروط معقولة وغير تمييزية، ولا تفرض تكاليف باهظة على مقدمي الخدمات أو أعباء كبيرة على أنظمتهم أو شبكاتهم. ويلاحظ أنه لم يتم التوصل إلى معايير فنية ثابتة إلى وقت كتابة هذا البحث وبالتالي لا يعد هذا الشرط مطبقًا من الناحية العملية [٢٨].

ثانيًا: الشروط الخاصة

١. نقل المعلومات Transitory Digital Network Communications

يشترط لإعفاء ناقل المعلومات من المسئولية توفر الشروط الآتية[٢٩]:

- أن يتم إرسال المحتوى عن طريق الغير وليس مقدم الخدمة.
- أن يتم الإرسال أو التوجيه أو الاتصال أو التخزين بواسطة عملية تقنية آلية دون تدخل من مقدم الخدمة.
- ألا يحدد مقدم الخدمة متلقي المحتوى إلا بناء على طلب من المُرسِل.
- ألا توجد نسخة للمحتوى في متناول أي شخص بخلاف المتلقي، ولا يتم الاحتفاظ بهذه النسخة إلا للمدة اللازمة لإرسال أو توجيه أو اتصال المحتوى.
- أن يتم إرسال المحتوى دون تعديل لمضمونه.

ومثال ذلك الشركات التي تقدم خدمات نقل الرسائل عبر البريد الإلكتروني (الإيميلات)[٣٠] وشركات الاتصالات التي يقتصر دورها على منح الإذن للولوج إلى الإنترنت مقابل رسوم شهرية[٣١] إذ يقتصر دور ناقل المعلومات على مجرد دور سلبي.

[27]The limitations on liability established by this section shall apply to a service provider only if the service provider— "(A) has adopted and reasonably implemented, and informs subscribers and account holders of the service provider's system or network of, a policy that provides for the termination in appropriate circumstances of subscribers and account holders of the service provider's system or network who are repeat infringers;...«

[٢٨]لمزيد من المعلومات، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٢/١. أنظر

https//:www.federalregister.gov/documents/2022/04/27/2022-08946/standard-technical-measures-and-section512-

[29]Miss Naweena Watthanapradit, Provisional Protection Measures Against Copyright Infringement on the Internet, op. cit, p. 25.

[30]Jonathan A. Friedman, Esquire & Francis M. Buono, Esquire, Using the Digital Millennium Copyright Act to Limit Potential Copyright Liability Online, op. cit., p.4.

[31]Mitchell Zimmerman, Your DMCA Safe Harbor Questions Answered, op. cit., p.8.

٢. التخزين المؤقت System Caching[٣٢]

يقصد بالتخزين المؤقت أن يقوم مقدم الخدمة بعمل نسخة مؤقتة من المحتوى الشائع عبر الإنترنت الذي يطلبه المستخدم حتى يتمكن مقدم الخدمة من تسليم تلك النسخة إلى المستخدمين اللاحقين بسرعة وكفاءة أكبر.

ويشترط لإعفاء مقدم خدمة التخزين المؤقت من المسئولية توفر الشروط الآتية:

- أن يقوم شخص آخر غير مقدم الخدمة بجعل المحتوى المخالف متاحًا أونلاين (مثل مالك الموقع).
- أن ينقل الشخص (مالك الموقع) المحتوى من خلال نظام أو شبكة مقدم الخدمة بتوجيه من الغير (على سبيل المثال مستخدم يستدعي الموقع أو مصدر عبر الإنترنت).
- أن يتم التخزين عن طريق عملية تقنية آلية بهدف إتاحة المحتوى للمستخدمين اللاحقين.
- أن يرسل مقدم الخدمة المحتوى إلى المستخدمين اللاحقين دون تعديل في مضمونه.
- أن يلتزم مقدم الخدمة بالقواعد المتعلقة بتحديث المحتوى المخزن المحددة من قبل مصدره الأصلي.
- ألا يتدخل مقدم الخدمة في قدرة التكنولوجيا المرتبطة بالمحتوى على إعادة المعلومات للشخص الذي نشر المحتوى إذا تم الحصول عليه من قبل المستخدمين اللاحقين مباشرة من ذلك الشخص.
- أن يمنع مقدم الخدمة المستخدمين من الولوج إلى المحتوى دون اتباع القواعد التي حددها ناشر المحتوى مثل ضرورة إدخال كلمة سر أو دفع رسوم دخول.
- يجب على مقدم الخدمة إزالة أو حجب أي محتوى تم نشره دون إذن صاحب حق المؤلف بعد: (١) إخطار مقدم الخدمة بأنه قد تم إزالة المحتوى أو حجبه في الموقع الأصلي؛ و(٢) إقرار مقدم الإخطار في الإخطار بأنه قد تم إزالة المحتوى أو حجبه في الموقع الأصلي (بالإضافة إلى بيانات الإخطار الأخرى المبينة أدناه في إجراءات نظام الإخطار والإزالة).

ومثال الشركات مقدمة خدمات التخزين المؤقت شركة إيه أو إل AOL.[٣٣]

٣. تخزين المحتوى بناء على طلب المستخدم Storage of information residing on systems or networks at direction of users (ويطلق عليها كذلك خدمات الاستضافة Hosting Services)

[32] DMCA, Section 512(b).

[33] Jonathan A. Friedman, Esquire & Francis M. Buono, Esquire, Using the Digital Millennium Copyright Act to Limit Potential Copyright Liability Online, op. cit., p.4.

يشترط لإعفاء مقدم خدمات التخزين بناء على طلب المستخدم من المسئولية توفر الشروط الآتية[٣٤]:

- يجب أن يفتقر مقدم الخدمة إلى المعرفة الفعلية بطبيعة انتهاك المحتوى (Knowledge Actual).
- في حال عدم وجود المعرفة الفعلية سالفة البيان، يجب ألا يكون مقدم الخدمة على دراية بوجود محتوى مخالف؛ أي ألا تكون المخالفة واضحة من واقع الحال أو الظروف (Red-Flag Knowledge).
- ألا يحصل مقدم الخدمة على منفعة مالية ترتبط بالمحتوى المخالف بشكل مباشر، إذا كان لمقدم الخدمة الحق والقدرة على التحكم في النشاط المُنتِج للمحتوى المخالف.
- أن يقوم مقدم الخدمة على وجه السرعة بإزالة أو حجب المحتوى المخالف بعد علمه أو إدراكه بوجود المخالفة وفقًا لإجراءات الإخطار والإزالة.

مثال ذلك يوتيوب YouTube وفيسبوك Facebook وتويتر Twitter وانستاجرام Instagram ولينكدإن LinkedIn حيث يقوم المستخدم بنشر مقاطع فيديو أو منشورات على صفحته الخاصة. وتقع غالبية المواقع وخدمات الإنترنت ضمن هذه الفئة من الخدمات[٣٥]. ولا تقتصر الحماية على نشاط التخزين فقط، بل تمتد لتشمل الحماية من المطالبات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة مثل نقل المحتوى المخزن وعرضه علنًا، أو السماح للمستخدمين بمشاهدة أو تنزيل المحتوى الذي تم تحميله بواسطة مستخدمين آخرين[٣٦].

٤. أدوات تحديد وربط الموقع Information Location Tools (ويطلق عليها كذلك خدمات البحث Search Services)

يشترط لإعفاء مقدم خدمة أدوات تحديد وربط الموقع من المسئولية توفر ذات الشروط المتعلقة بتخزين المحتوى بناء على طلب المستخدم المبينة أعلاه[٣٧].

ومثال ذلك محركات البحث مثل جوجل Google والhyperlinks وكل ما من شأنه ربط المستخدمين بصفحات أو مواقع أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم توفر أي من الشروط سالفة البيان لا يعني بالضرورة انعقاد مسئولية مقدم خدمة الإنترنت بشكل تلقائي، بل يجب إثبات تلك المسئولية وفقًا للقواعد العامة واجبة التطبيق[٣٨]. ولا يوجد ما يمنع من خضوع مقدم خدمة لأكثر من فئة من الفئات سالفة الذكر حيث يلتزم بالشروط الخاصة بكل فئة للتمتع

(34)Mitchell Zimmerman, DMCA Safe Harbors De-Coded (17 U.S.C. § 512 Re-Organized in More Logical Order), Fenwick & West LLP, Lexology, May 2012, p. 9. DMCA, Section 512(c).

(35)Mitchell Zimmerman, Your DMCA Safe Harbor Questions Answered, op. cit., p.9.

(36)Idem, p.12.

(37)DMCA, Section 512(d).

(38)Taragade Dangngam, Internet Service Provider liability for third-party copyright infringement (A comparative study between US and EU approaches), op. cit., p. 28.

بالملاذ الآمن[٣٩].

وتجدر الملاحظة أيضًا أن خدمات النظير للنظير peer-to-peer لا تخضع للقانون الأمريكي، ويقصد بذلك كل مستخدم يرتبط بمستخدم آخر مباشرة دون وجود خادم وسيط server[٤٠]، مثل سكايب Skype[٤١]، والسبب في ذلك أن هذه الخدمات لم تكن قد ظهرت وقت إصدار القانون.

الفرع الثالث: إجراءات نظام الإخطار والإزالة

حتى يتسنى لصاحب الحق إرسال الإخطار إلى مقدم الخدمة، ألزم القانون الأمريكي مقدم الخدمة بتعيين ممثل Designated Agent لتلقي الإخطارات من أصحاب الحقوق، ويجب أن توضع بيانات التواصل الخاصة بالممثل المُعيَن من قبل مقدم الخدمة في مكان واضح للعامة على الموقع الرسمي له، كما يتم إرسال هذه البيانات إلى مكتب حق المؤلف Copyright Office[٤٢] والذي بدوره يحتفظ بقائمة تحوي كافة أسماء الممثلين المعينين من قبل مقدمي الخدمات[٤٣]. ويلاحظ أن تسجيل الممثل لدى مكتب حق المؤلف يتم بطريق إلكتروني منذ ديسمبر ٢٠١٦[٤٤].

وحيث إنه لا يلتزم مقدم الخدمة بفحص موضوع الإخطار من الناحية الموضوعية[٤٥]، اشترط القانون الأمريكي شروطًا شكلية ممثلة في بيانات معينة يكون بموجبها الإخطار صحيحًا[٤٦]، وهذه البيانات هي[٤٧]:

أ. توقيع مادي أو إلكتروني للشخص المخول بالتصرف نيابة عن صاحب الحق المزعوم انتهاكه.

ب. أن يتم وصف المحتوى المحمي المزعوم مخالفته لحق المؤلف، وإذا وجدت أكثر من مخالفة في موقع واحد عبر الإنترنت يتم تقديم إخطار واحد به قائمة بالمخالفات.

ت. تحديد المحتوى محل المخالفة وتقديم بيانات كافية لمقدم الخدمة لتحديد موقع المخالفة.

ث. توفير معلومات كافية عن صاحب الإخطار لسهولة التواصل معه من قبل مقدم الخدمة مثل رقم الهاتف، أو العنوان، أو البريد الإلكتروني.

---

(39)DMCA, Section 512 (n). Mitchell Zimmerman, Your DMCA Safe Harbor Questions Answered, op. cit., p. 10.

(40)Dr. Judit Bayer, Liability of Internet Service Providers for Third Party Content, Victoria University of Wellington Law Review, Working Paper Series Volume 1, 2007, p. 51.

(41)John Lister, How Does Skype Technology Work? URL:https://smallbusiness.chron.com/skype-technology-work-57268.html (Accessed: 6/1/2023).

(42)Jerry Jie Hua, Establishing Certainty of Internet Service Provider Liability and Safe Harbor Regulation, op. cit., p. 117.

(43)Daniil Shmatkov and Alicia Cabrera Zagalaz, Notice-and-Takedown Procedures in Ukraine, Spain, China, and the US, Law and Innovative Society, June 2022, p. 29. Also, see list of designated agents at https://www.copyright.gov/onlinesp/list/ (Accessed: 1/1/2023).

(44)U.S Copyright Office, DMCA Designated Agent Directory. URL:https://www.copyright.gov/dmca-directory/ (Accessed: 1/1/2023).

(45)Mitchell Zimmerman, Your DMCA Safe Harbor Questions Answered, op. cit., p. 22.

(46)A sample notice is found at: https://www.copyright.gov/512/sample-notice.pdf (Accessed 1/1/2023).

(47)DMCA, Section 512 (c)(3).

ج. أن يقر مقدم الإخطار بأنه يعتقد بحسن النية أن استخدام المحتوى محل الإخطار غير مصرح به من قبل صاحب الحق أو نائبه أو القانون.

ح. أن يقر مقدم الإخطار، بموجب عقوبة الحنث باليمين، بأن البيانات الواردة في الإخطار صحيحة وأنه مخول بالتصرف نيابة عن صاحب الحق المزعوم انتهاكه.

وبطبيعة الحال يجوز أن يقدم الإخطار صاحب الحق مباشرة[٤٨]. ولابد أن يكون الإخطار مكتوبًا[٤٩].

ولا يعد الإخطار محققًا العلم الفعلي أو الإدراك لمقدم الخدمة عن المخالفة إذا لم يتضمن أي من البيانات المبينة في النقاط (ب، ج، د) أعلاه، ويلتزم مقدم الخدمة في هذه الحالة بالتواصل مع مقدم الإخطار لاستكمال البيانات المفقودة، فإن عجز عن ذلك بعد بذل عناية معقولة، يعد الإخطار غير فعّال ومن ثم يجوز تجاهله إذ لا يتحقق بموجبه العلم الكافي لمقدم الخدمة[٥٠].

ويلاحظ أن الالتزام بحجب المحتوى المخالف أو إزالته عند حصول الإخطار به يقع على عاتق مقدمي خدمات التخزين المؤقت والاستضافة وتحديد الموقع (البحث) فقط، أما مقدم خدمات النقل فلا يلتزم إلا بالشروط العامة سالفة البيان[٥١]، ولعل الحكمة من ذلك أن مقدم خدمات النقل لا يحتفظ بالمحتوى لديه؛ إذ يقتصر دوره على مجرد نقل للمعلومة mere conduit ومن ثم عدم مراقبته أو علمه بمضمون المعلومات التي تعبر شبكته[٥٢]؛ فلا تثور مسئوليته في هذا الشأن وإن كان من الممكن أن تثور مسئوليته إذا أخل بأحد التزاماته العقدية كناقل بموجب أحكام المسئولية العقدية أو إذا ثبت علمه بالطابع غير المشروع للمعلومات التي تعبر من خلال شبكته[٥٣]. ولا يغير من الدور السلبي لناقل المعلومات أن يقوم بنسخ المحتوى مؤقتًا باعتبارها خطوة أولية لازمة لنقل المحتوى إلكترونيًا[٥٤]، ويعد ذلك جزءًا من عمله ويطلق عليه التصوير الفني الإلكتروني[٥٥].

وفي ضوء ما سبق، يلتزم مقدم الخدمة بإزالة المحتوى في حالتين[٥٦]: (١) أن يُخطَر وفقًا للإجراءات المبينة أعلاه، أو (٢) أن يتحقق علمه الفعلي (Actual Knowledge) أو درايته بوجود محتوى مخالف بأن تكون

---

[48] Megan Smallen, Note and Comment: Copyright Owners Take on the World (wide web): A Proposal to Amend the DMCA Notice and Takedown Procedures, Southwestern Law Review, Vol. 46, 2016, p. 174.

[49] U.S Copyright Office, DMCA Designated Agent Directory. URL:https://www.copyright.gov/dmca-directory/ (Accessed: 1/1/2023).

[50] Daniel Seng, Copyrighting Copywrongs: An Empirical Analysis of Errors with Automated DMCA Takedown Notices, Santa Clara High Technology Law Journal, Vol. 37, Issue 2, Article 1, p. 137. Mitchell Zimmerman, Your DMCA Safe Harbor Questions Answered, op. cit., p. 26.

[51] Jennifer M. Urban and Laura Quilter, Efficient Process or "Chilling Effects"? Takedown Notices Under Section 512 of the Digital Millennium Copyright Act, Santa Clara High Technology Law Journal, Vol. 22, Issue 4, Article 1, 2005, Berkeley Law, Summary Report, p. 3.

[52] Taragade Dangngam, Internet Service Provider liability for third-party copyright infringement (A comparative study between US and EU approaches), op. cit., p. 29.

[٥٣] د. محمد حسين منصور، المسئولية الإلكترونية، المرجع السابق، ص١٦٦.

[٥٤] المرجع السابق، ص١٦٧.

[٥٥] المرجع السابق.

[٥٦] د. دعاء حامد محمد عبد الرحمن، أحكام العلاقة بين مقدمي خدمة الإنترنت والمستخدمين بشأن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، المرجع السابق، ص٥١.

المخالفة واضحة من واقع الحال أو الظروف (Red-flag Knowledge). وأثار الفرق بين العلم الفعلي والدراية جدلًا واسعًا، ولكن انتهت الدائرة الثانية بالمحكمة الاستئنافية في الولايات المتحدة الأمريكية في قضية Viacom Int'l, Inc. v. YouTube, Inc. بأن الفرق بين العلم الفعلي والدراية هو الفرق بين معيار ذاتي وآخر موضوعي؛ فيتحقق العلم الفعلي إذا كان مقدم الخدمة عالمًا بوجود مخالفة محددة (معيار ذاتي)، أما الدراية تتحقق إذا كان واضحًا لأي شخص عاقل يعمل في نفس الظروف أو في ظروف مشابهة بأن المحتوى مخالف (معيار موضوعي)[٥٧]، وبعبارة أخرى يجب أن تكون المخالفة واضحة تمام الوضوح بمجرد الاطلاع على المحتوى بشكل موجز وعابر وهو ما يصعب تحققه في الواقع العملي[٥٨]. ولا يعد علمًا معرفة مقدم الخدمة بشكل عام بوجود انتهاكات تقع عبر الفضاء الإلكتروني الذي يشغله[٥٩].

ويلتزم مقدم الخدمة بإخطار المستخدم صاحب المحتوى المزعوم مخالفته فورًا بإزالة المحتوى[٦٠]. ولا يسري هذا الالتزام في مواجهة مقدمي خدمات البحث[٦١] أو التخزين المؤقت. وبالتالي يخضع مقدمو خدمات الاستضافة فقط لهذا الالتزام. بعبارة أخرى، يقوم مقدمو خدمات البحث أو التخزين المؤقت بحذف المحتوى دون وجود التزام بإخطار المستخدم بهذا الحذف. وقد سبق وبينا أن مقدمي خدمات نقل المعلومات لا يقع على عاتقهم التزام بالحذف من الأساس.

ولا يفوتنا التنبيه على إعفاء مقدم الخدمة الذي يزيل أو يحجب بحسن نية المحتوى الذي يُزعَم أنه مخالف من أي مسئولية ناتجة عن هذه الإزالة أو الحجب في مواجهة المستخدم الذي نشر المحتوى[٦٢]. كما لا يلتزم مقدم الخدمة بمراقبة النشاط على خدمته للبحث عن المحتويات المخالفة[٦٣].

وإذا اعتقد المستخدم الذي تم إزالة محتواه بأن هذه الإزالة كانت نتيجة غلط أو خطأ في تحديد المحتوى من قبل صاحب الحق المزعوم، يجيز القانون الأمريكي له إرسال إخطار مضاد Counter-Notice يطالب بموجبه

[57]"The difference between actual and red flag knowledge is thus not between specific and generalized knowledge, but instead between a subjective and an objective standard. In other words, the actual knowledge provision turns on whether the provider actually or "subjectively" knew of specific infringement, while the red flag provision turns on whether the provider was subjectively aware of facts that would have made the specific infringement "objectively" obvious to a reasonable person. The red flag provision, because it incorporates an objective standard, is not swallowed up by the actual knowledge provision under our construction of the § 512(c) safe harbor. Both provisions do independent work, and both apply only to specific instances of infringement." Viacom International Inc .v .YouTube Inc. Kyle Jahner, Effort to Capture 'Red Flag' Embodies DMCA Reform Struggle, June 2020. URL:https://news.bloomberglaw.com/ip-law/effort-to-capture-red-flag-embodies-dmca-reform-struggle, (Accessed: 8/1/2023).

[58]Taragade Dangngam, Internet Service Provider liability for third-party copyright infringement (A comparative study between US and EU approaches), op. cit., p. 32 and 33.

[59]Jennifer M. Urban, Joe Karaganis & Brianna L. Schofield, Notice and Takedown in Everyday Practice, UC Berkeley Public Law Research Paper No. 2755628, 2017, p. 18.

[60]U.S. Copyright Office, Section 512 of Title 17: Resources on Online Service Provider Safe Harbors and Notice-and-Takedown System, available at: https://www.copyright.gov/512/, (Accessed: 1/1/2023).

[61]Jennifer M. Urban and Laura Quilter, Efficient Process or "Chilling Effects"? Takedown Notices Under Section 512 of the Digital Millennium Copyright Act, op. cit., p. 4.

[62]Amr Shoukry Helmi, The enforcement of Digital Copyright in Egypt: the role and liability of internet service providers, Ph.D. Thesis, Brunel University, London, April 2013, p. 156. DMCA, Section 512(g)(1).

[63]Sharon Bar-ZivNiva and Niva Elkin-Koren, Behind the Scenes of Online Copyright Enforcement: Empirical Evidence on Notice & Takedown, op. cit., p.349. DMCA, Section 512(m).

بإعادة المحتوى المزال أو المحجوب[٦٤]. ويشترط أن يكون الإخطار المضاد مكتوبًا وأن يتضمن البيانات الآتية[٦٥]:

- توقيع مادي أو إلكتروني للمستخدم.
- تحديد المحتوى الذي تم إزالته أو حجبه والموقع الذي ظهر فيه المحتوى قبل إزالته أو حجبه.
- إقرار تحت عقوبة الحنث باليمين بأن المستخدم لديه اعتقاد حسن النية بأن المحتوى قد تم إزالته أو حجبه نتيجة لغلط أو خطأ في تحديد المحتوى[٦٦].
- اسم المستخدم وعنوانه ورقم هاتفه.
- موافقة المستخدم بأن محاكم الولايات المحتدة الأمريكية التي يقع في دائرتها عنوانه هي صاحبة الاختصاص، أما إذا وجد عنوان المستخدم خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ينعقد الاختصاص للمحكمة التي يوجد في دائرتها مقدم الخدمة[٦٧].

إذا توفرت الشروط السابقة في الإخطار المضاد، يلتزم مقدم الخدمة بتقديم صورة من الإخطار المضاد إلى صاحب الإخطار الأصلي (صاحب الحق المزعوم)[٦٨]، ويتعهد مقدم الخدمة بإعادة المحتوى الذي تم إزالته أو حجبه خلال فترة لا تقل عن عشرة أيام ولا تزيد عن أربعة عشر يومًا من تاريخ تلقي الإخطار المضاد، ما لم يقم صاحب الإخطار الأصلي بإبلاغ مقدم الخدمة بأنه قام بتحريك دعوى قضائية ضد المستخدم الذي انتهك حقه[٦٩]. ويلاحظ عدم وجود التزام على عاتق مقدم الخدمة بالتواصل مع مقدم الإخطار المضاد إذا ما وجدت بعض البيانات غير مستوفاة في الإخطار المضاد بخلاف ما هو مشترط بالنسبة للإخطار الأصلي[٧٠].

ويمكن تلخيص خطوات النظام بشكل عام في الرسم التوضيحي الآتي:

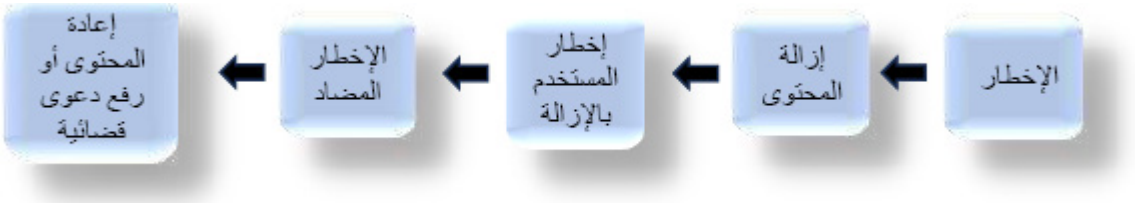

الرسم التوضيحي (١)[٧١]

[64]U.S. Copyright Office, Section 512 of Title 17: Resources on Online Service Provider Safe Harbors and Notice-and-Takedown System. URL:https://www.copyright.gov/512/, (Accessed: 1/1/2023).

[65]DMCA, Section 512 g (3), a sample counter-notice is found at: https://www.copyright.gov/512/sample-counter-notice.pdf, (Accessed: 30/1/2023).

[٦٦]ويقصد بالخطأ هنا هو اعتقاد المستخدم بأن المحتوى لم يكن مخالفًا. Mitchell Zimmerman, Your DMCA Safe Harbor Questions (Answered, op. cit., p. 28

[٦٧]في حالة المستخدمون الأجانب، فإن تقديم إخطار مضاد بالنسبة لهم يعني تنازلهم عن أي دفع يمنعهم من أن يتم مقاضاتهم في الولايات المتحدة الأمريكية (Id.).

[68]Jonathan A. Friedman, Esquire & Francis M. Buono, Esquire, Using the Digital Millennium Copyright Act to Limit Potential Copyright Liability Online, op. cit., p. 6.

[69]U.S. Copyright Office, Section 512 of Title 17: Resources on Online Service Provider Safe Harbors and Notice-and-Takedown System, URL:https://www.copyright.gov/512/, (Accessed: 1/1/2023).

[70]Mitchell Zimmerman, Your DMCA Safe Harbor Questions Answered, op. cit., p. 26.

[71]U.S. Copyright Office, Section 512 of Title 17: Resources on Online Service Provider Safe Harbors and Notice-and-

وضمانًا لمنع التعسف في إرسال الإخطارات، نص القانون الأمريكي على مسئولية أي شخص عن الأضرار التي يتكبدها صاحب المحتوى أو مقدم الخدمة أو صاحب حق المؤلف أو المرخص له من قبل صاحب حق المؤلف عن إزالة المحتوى إذا ما أدعى عن قصد على خلاف الحقيقة بأن المحتوى يمثل انتهاكًا (في حالة الإخطار بالإزالة) أو بأنه محتوى مشروع وتمت إزالته رغم كونه في واقع الأمر غير مشروع (في حالة الإخطار المضاد)[٧٢].

المطلب الثاني: التنظيم القانوني للنظام في مصر

قبل استعراض التنظيم القانوني لنظام الإخطار والإزالة في مصر، نعرض الحماية التي يسبغها المشرع لأصحاب حق المؤلف من الانتهاكات الرقمية وحماية مقدمي الخدمات من المسئولية في (فرع أول)، ثم نتناول نظرة عامة في التشريع الوطني عن نظام الإخطار والإزالة في (فرع ثان)، وقواعد تطبيق نظام الإخطار والإزالة في مصر في (فرع ثالث).

الفرع الأول: حماية حق المؤلف من الانتهاكات الرقمية وموقف القانون المصري من إعفاء مقدمي الخدمات من المسئولية المدنية

أولًا: حماية حق المؤلف من الانتهاكات الرقمية

إن للمؤلف حقوق أدبية[٧٣] ومالية[٧٤] على مصنفه[٧٥] وفقًا لقانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢. وفي حال انتهاك أي من حقوق المؤلف سالفة البيان، يجوز لصاحب الحق أن يطالب بالتعويض عن الأضرار التي لحقته جراء الاستخدام المخالف وفقًا للقواعد العامة للمسئولية عن الفعل غير المشروع في القانون المدني[٧٦] ما لم تمثل المخالفة انتهاكًا لأحد بنود عقد مبرم بين صاحب الحق والمُخالِف؛ إذ تنعقد المسئولية العقدية في هذه الحالة. ومن مظاهر التعويض – في ضوء أحكام المسئولية التقصيرية – أن يحكم القاضي بالتنفيذ العيني أي إعادة الحال إلى ما كانت عليه مما يؤدي إلى محو الضرر، مع التعويض إن كان له مقتض. ولكن إذا استحال جبر الضرر بطريق التنفيذ العيني (كما لو انتشر المصنف محل الاعتداء وأصبح من غير المتيسر الحصول على

Takedown System, URL:https://www.copyright.gov/512/, (Accessed: 1/1/2023).

[72] DMCA, Section 512 (f).

[٧٣] تنص المادة ١٤٣ من قانون حماية الملكية الفكرية على: «يتمتع المؤلف وخلفه العام على المصنف بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتقادم أو للتنازل عنها، وتشمل هذه الحقوق ما يلي: أولاً-الحق في إتاحة المصنف للجمهور لأول مرة. ثانياً-الحق في نسبة المصنف إلى مؤلفه. ثالثاً-الحق في منع تعديل المصنف تعديلاً يعتبره المؤلف تشويهاً أو تحريفاً له، ولا يعد التعديل في مجال الترجمة اعتداءً إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو أساء بعمله لسمعة المؤلف ومكانته.»

[٧٤] تنص المادة ١٤٧ من قانون حماية الملكية الفكرية على: «يتمتع المؤلف وخلفه العام من بعده، بحق استئثاري في الترخيص أو المنع لأي استغلال لمصنفه بأي وجه من الوجوه وبخاصة عن طريق النسخ أو البث الإذاعي أو إعادة البث الإذاعي أو الأداء العلني أو التوصيل العلني، أو الترجمة أو التحوير أو التأجير أو الإعارة أو الإتاحة للجمهور، بما في ذلك إتاحته عبر أجهزة الحاسب الآلي أو من خلال شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات وغيرها من الوسائل. ولا ينطبق الحق الاستئثاري في التأجير على برامج الحاسب الآلي إذا لم تكن هي المحل الأساسي للتأجير، ولا على تأجير المصنفات السمعية البصرية متى كان لا يؤدي إلى انتشار نسخها على نحو يلحق ضرراً مادياً بصاحب الحق الاستئثاري المشار إليه. كما يتمتع المؤلف وخلفه من بعده بالحق في تتبع أعمال التصرف في النسخة الأصلية لمصنفه، والذي يخوله الحصول على نسبة مئوية معينة لا تجاوز عشرة في المائة من الزيادة التي تحققت من كل عملية تصرف في هذه النسخة. ويستنفد حق المؤلف في منع الغير من استيراد أو استخدام أوبيع أو توزيع مصنفه المحمي وفقاً لأحكام هذا القانون إذا قام باستغلاله وتسويقه في أية دولة أو رخص للغير بذلك.»

[٧٥] تقضي المادة رقم ١٣٨ من قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ أن «المصنف هو كل عمل مبتكر أدبي أو فني أو علمي أياً كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من تصنيفه.»

[٧٦] «كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض.» المادة ١٦٣ من القانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.

النسخ المتداولة)، يحكم القاضي بإلزام المعتدي بدفع مبلغ مالي على سبيل التعويض[٧٧]، كما يكون لصاحب الحق المطالبة بالتعويض وفقًا لأحكام الإثراء بلا سبب[٧٨]، إن كان له مقتض. ويلاحظ أن المحاكم الاقتصادية هي المختصة بنظر هذه الدعاوى[٧٩]. كما أفردت المادة ١٨١ من قانون حماية الملكية الفكرية عقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف حنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين، على كل من أرتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في تلك المادة والتي من ضمنها:

١. بيع أو تأجير مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي محمي طبقاً لأحكام هذا القانون، أو طرحة للتداول بأية صورة من الصور بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

٢. نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي طبقاً لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات أو غيرها من الوسائل بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

٣. الاعتداء على أي حق أدبي أو مالي من حقوق المؤلف أو من الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون.

وتتعدد العقوبة بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات محل الجريمة. وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه.

وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة في ارتكابها. ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر.

بالإضافة إلى ما سبق، تنص المادة ١٧٩ من قانون حماية الملكية الفكرية على ما يلي: «لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع، بناء على طلب ذي الشأن، وبمقتضى أمر يصدر على عريضة، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التالية أو غيرها من الإجراءات التحفظية المناسبة، وذلك عند الاعتداء على أي من الحقوق المنصوص عليها في هذا الكتاب:

١. إجراء وصف تفصيلي للمصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي.

٢. وقف نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو عرضه أو نسخه أو صناعته.

٣. توقيع الحجز على المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي الأصلي أو على نسخه وكذلك على

[٧٧] د. محمد سامي عبد الصادق، الوجيز في حقوق الملكية الفكرية، كلية الحقوق – جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ص٩٤-٩٥.

[٧٨] تنص المادة ١٧٩ من القانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على: « كل شخص، ولو غير مميز، يثرى دون سبب مشروع على حساب شخص آخر يلتزم في حدود ما أثري به بتعويض هذا الشخص عمّا لحقه من خسارة، ويبقى هذا الالتزام قائماً ولو زال الإثراء فيما بعد.»

[٧٩] تنص المادة ٤ من قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ على: «مع عدم الإخلال بالاختصاصات المقررة للمحاكم الاقتصادية المنصوص عليها في أي قانون آخر، تختص المحاكم الاقتصادية بدوائرها الابتدائية والاستئنافية، دون غيرها، نوعيا ومكانيا بنظر الدعاوى الجنائية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في القوانين الآتية: ...٨-قانون حماية حقوق الملكية الفكرية.»

المواد التي تستعمل في إعادة نشر هذا المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو استخراج نسخ منه بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحة إلا لإعادة نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي.

٤. إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية.

٥. حصر الإيراد الناتج عن استغلال المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي وتوقيع الحجز على هذا الإيراد في جميع الأحوال.

ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة.

ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلى المحكمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له.»

ثانيًا: موقف القانون المصري من حماية مقدمي الخدمات من المسئولية المدنية

وفي الحديث عن مسئولية مقدم خدمة الإنترنت، فلا توجد قواعد قانونية تنشئ ملاذًا آمنًا له وبالتالي ما يضمن إعفاؤه من المسئولية المدنية المحتملة؛ إذ يخضع في هذا الشأن للقواعد العامة في القانون المدني وما قد يترتب على ذلك من تغاير في الأحكام القضائية بسبب الخصوصية التي تتصف بها الانتهاكات الرقمية، ولكن يضمن مقدمو الخدمات عدم مسئوليتهم عن المحتوى المحمي بموجب قانون حماية الملكية الفكرية إذا كان

يدخل في إحدى حالات الاستخدام المسموح وفقًا لما تنص عليه المواد [٨٠]١٧١و[٨١]١٧٢ من قانون حماية الملكية الفكرية حيث لا يكون المستخدم مسئولًا من الأساس. كما لا تنعقد المسئولية حال دخول المصنف في الملك العام[٨٢].

الفرع الثاني: نظرة عامة في التشريعات الوطنية عن نظام الإخطار والإزالة

باستعراض التشريعات الوطنية، نجد أنه في الآونة الأخيرة بدأ اتجاه المشرع يتزايد نحو حماية البيئة الإلكترونية من الانتهاكات ورقابة المحتويات عبر الإنترنت، وذلك الاتجاه يتماشى مع التحول الرقمي الذي تسعى إليه الدولة لبناء مصر الرقمية. وفيما يلي عرض لأهم التشريعات التي صدرت في هذا الصدد، وما إذا كانت تتضمن نظامًا مشابهًا لنظام الإخطار والإزالة المتبع في القانون الأمريكي.

أولًا: قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣

يسري قانون تنظيم الاتصالات على مقدمي خدمات الاتصالات، وقد عرّف القانون سالف البيان مقدم خدمة

---

[٨٠] تنص المادة ١٧١ على: «مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون، ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بأي عمل من الأعمال الآتية: أولا-أداء المصنف في اجتماعات داخل إطار عائلي أو بطلاب داخل المنشأة التعليمية مادام ذلك يتم بدون تحصيل مقابل مالي مباشر أو غير مباشر. ثانياً-عمل نسخة وحيدة من المصنف لاستعمال الناسخ الشخصي المحض وبشرط ألا يخل هذا النسخ بالاستغلال العادي للمصنف أو يلحق ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف. ومع ذلك يكون للمؤلف أو خلفه بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بدون إذنه بأي من الأعمال الآتية: - نسخ أو تصوير مصنفات الفنون الجميلة أو التطبيقية أو التشكيلية ما لم تكن في مكان عام أو المصنفات المعمارية. - نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهري لنوتة مصنف موسيقى. - نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهري لقاعدة بيانات أو برامج حاسب آلي. ثالثاً-عمل نسخة وحيدة من برنامج الحاسب الآلي بمعرفة الحائز الشرعي له بغرض الحفظ أو الإحلال عند فقد النسخة الأصلية أو تلفها أو عدم صلاحيتها للاستخدام، أو الاقتباس من البرنامج وإن جاوز هذا الاقتباس القدر الضروري لاستخدام هذا البرنامج ما دام في حدود الغرض المرخص به ويجب إتلاف النسخة الأصلية أو المقتبسة بمجرد زوال سند الحائز، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات وشروط الاقتباس من البرنامج. رابعاً-عمل دراسات تحليلية للمصنف أو مقتطفات أو مقتبسات منه بقصد النقد أو المناقشة أو الإعلام. خامساً-النسخ من مصنفات محمية وذلك للاستعمال في إجراءات قضائية أو إدارية في حدود ما تقتضيه هذه الإجراءات مع ذكر المصدر واسم المؤلف. سادساً-نسخ أجزاء قصيرة من مصنف في صورة مكتوبة أو مسجلة تسجيلاً سمعياً أو بصرياً أو سمعياً بصرياً، وذلك لأغراض التدريس بهدف الإيضاح أو الشرح، بشرط أن يكون النسخ في الحدود المعقولة وألا يتجاوز الغرض منه، وأن يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل النسخ كلما كان ذلك ممكنا عملاً. سابعاً-نسخ مقال أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف إذا كان ذلك ضرورياً لأغراض التدريس في منشآت تعليمية، وذلك بالشرطين الآتيين: - أن يكون النسخ لمرة وحيدة أو في أوقات منفصلة غير متصلة. - أن يشار إلى اسم المؤلف وعنون المصنف على كل نسخة. ثامناً-تصوير نسخة وحيدة من المصنف بواسطة دار الوثائق أو المحفوظات أو بواسطة المكتبات التي لا تستهدف الربح - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - وذلك في أي من الحالتين الآتيتين: - أن يكون النسخ لمقالة منشورة أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف متى كان الغرض من النسخ تلبية طلب شخص طبيعي لاستخدامها في دراسة أو بحث على أن يتم ذلك لمرة واحدة أو على فترات متفاوتة. - أن يكون النسخ بهدف المحافظة على النسخة الأصلية أو لتحل النسخة محل نسخة فقدت أو تلفت أو أصبحت غير صالحة للاستخدام ويستحيل الحصول على بديل لها بشروط معقولة. تاسعاً-النسخ المؤقت للمصنف الذي يتم تبعاً أو أثناء البث الرقمي له أو أثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقمياً، وفى إطار التشغيل العادي للأداة المستخدمة ممن له الحق في ذلك.»

[٨١]تنص المادة ١٧٢ على: « مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون فليس للمؤلف أو خلفه أن يمنع الصحف أو الدوريات أو هيئات الإذاعة، في الحدود التي تبررها أغراضها مما يلي: أولاً-نشر مقتطفات من مصنفاته التي أتيحت للجمهور بصورة مشروعة، ومقالاته المنشورة المتعلقة بالموضوعات التي تشغل الرأي العام في وقت معين، ما لم يكن المؤلف قد حظر ذلك عند النشر، وبشرط الإشارة إلى المصدر الذي نقلت عنه وإلى اسم المؤلف وعنوان المصنف. ثانياً-نشر الخطب والمحاضرات والندوات والأحاديث التي تلقى في الجلسات العلنية للمجالس النيابية والهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعات العلنية العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية ويشمل ذلك المرافعات القضائية في الجلسات العلنية. ومع ذلك يظل للمؤلف وحده أو خلفه الحق في جمع هذه المصنفات في مجموعات تنسب إليه.

ثالثاً-نشر مقتطفات من مصنف سمعي أو بصري أو سمعي بصري متاح للجمهور وذلك في سياق التغطية الإخبارية للأحداث الجارية.»

[٨٢]"الملك العام: الملك الذي تؤول إليه المصنفات المستبعدة من الحماية بداية أو التي تقضى مدة حماية الحقوق المالية عليها طبقاً لأحكام هذا الكتاب.» الفقرة (٨) من المادة ١٣٨ من قانون حماية الملكية الفكرية.

الاتصالات بأنه: «أي شخص طبيعي أو اعتباري، مرخص له من الجهاز (الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات) بتقديم خدمة أو أكثر من خدمات الاتصالات للغير»[٨٣]. وخدمة الاتصالات تعني «توفير أو تشغيل الاتصالات أياً كانت الوسيلة المستعملة»[٨٤]. ويتضمن مفهوم الاتصالات «أي وسيلة لإرسال أو استقبال الرموز، أو الإشارات، أو الرسائل، أو الكتابات أو الصور، أو الأصوات، وذلك أياً كانت طبيعتها، وسواء كان الاتصال سلكياً أو لاسلكياً»[٨٥].

ويتبين مما سبق أن قانون تنظيم الاتصالات يشمل جميع مقدمي خدمات الاتصالات على اختلاف أشكالها وأنواعها[٨٦].

وباستقراء نصوص هذا القانون يتضح أنه يُعني بتنظيم تراخيص وتصاريح مقدمي خدمات الاتصالات والعلاقة فيما بينهم وإدارة مرفق الاتصالات بشكل عام، وبالتالي لا يضمن هذا القانون الحماية الكافية لهم من المسئولية التي قد تنتج عن مخالفات حق المؤلف عن طريق نظم الشبكات الخاصة بهم. أما بالنسبة لحماية حق المؤلف، فيتم فرض عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين على كل من قام أثناء تأدية وظيفته في مجال الاتصالات أو بسببها بإذاعة أو نشر أو تسجيل لمضمون رسالة اتصالات أو لجزء منها دون أن يكون له سند قانوني في ذلك، أو إخفاء أو تغيير أو إعاقة أو تحوير أية رسالة اتصالات أو لجزء منها تكون قد وصلت إليه[٨٧]، إذا افترضنا أن مضمون الرسالة كان يحمل ما يمثل حقًا لمؤلف. ولكن يلاحظ أن المخالفة في هذا الفرض تقع من أحد عمال مقدم الخدمة وليس مستخدمو الخدمة.

وبالرغم من عدم النص على إعفاء مقدمي خدمة الاتصالات من المسئولية الناجمة عن الانتهاكات الرقمية، تنص المادة ١٧١ من قانون حماية الملكية الفكرية على ما يلي: «مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون، ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بأي عمل من الأعمال الآتية:

تاسعاً: النسخ المؤقت للمصنف الذي يتم تبعاً أو أثناء البث الرقمي له أو أثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقمياً، وفى إطار التشغيل العادي للأداة المستخدمة ممن له الحق في ذلك». ونستنتج من ذلك إعفاء مقدم خدمة الاتصالات (يقابله مقدم خدمة نقل المعلومات في القانون الأمريكي) من المسئولية.

ويلاحظ عدم النص على وجود آلية لإزالة أو حجب المحتوى المخالف، وهذا يتشابه مع القانون الأمريكي حيث إن مقدم خدمة الاتصالات هو شبيه بمقدم خدمة نقل المعلومات[٨٨]، فكما سبق البيان في المطلب الأول، لا يشترط القانون الأمريكي أن يزيل أو يحجب ناقل المعلومات المحتويات المخالفة وذلك لأنه لا يحتفظ بها من الأساس[٨٩]، ومع ذلك اشترط القانون الأمريكي أن يتبنى ناقل المعلومات سياسة إنهاء للمنتهكين المتكررين كأحد الشروط العامة المطبقة على كافة مقدمي الخدمات الخاضعين للقانون.

---

[٨٣] المادة (١) فقرة (٧) من قانون تنظيم الاتصالات.

[٨٤] المادة (١) فقرة (٤) من قانون تنظيم الاتصالات.

[٨٥] المادة (١) فقرة (٣) من قانون تنظيم الاتصالات.

[٨٦] د. دعاء حامد محمد عبد الرحمن، أحكام العلاقة بين مقدمي خدمة الإنترنت والمستخدمين بشأن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، المرجع السابق، ص١١.

[٨٧] الفقرة (١) و(٢) من المادة (٧٣) من قانون تنظيم الاتصالات.

[٨٨] حيث يتم تعريفه بأنه كيان يقدم خدمات الإرسال أو التوجيه أو توفير الاتصالات للتواصل الرقمي عبر الإنترنت، فيما بين النقاط المحددة من قبل المستخدم بالنسبة للمحتوى الذي يختاره دون تعديل مضمونه كما تم إرساله أو تلقيه. DMCA, section ٥١٢(k)(١)(A)"»

[٨٩] أنظر الفرع الثالث من المطلب الأول.

ثانيًا: قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨

يهدف قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات إلى حماية البيئة الإلكترونية من الانتهاكات التي قد تتعرض لها. ولم يُعرِّف القانون سالف الذكر المقصود بجريمة تقنية المعلومات، ولكن اجتهد الفقه في تعريف الجريمة التقنية؛ فرأى البعض تعريفها بأنها: «كل فعل أو امتناع مجرم وغير مشروع يعاقب عليه القانون، يتم بواسطة شخص يتمتع بقدر من الذكاء الفني والتقنية العالية، ويقوم على مجموعة من العناصر المتداخلة التي تؤثر في طبيعة الأفعال الإجرامية المرتكبة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والمتصلة اتصالاً وثيقاً بالحاسب الآلي ووسائل التقنية الحديثة والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتكون أو تنشأ أو يتصور وجودها من الأساس دون تحقق هذا الارتباط التقني بالحاسب الآلي»[٩٠].

ويقصد بمقدم الخدمة في هذا القانون: «أي شخص طبيعي أو اعتباري يزود المستخدمين بخدمات تقنيات المعلومات والاتصالات، ويشمل ذلك من يقوم بمعالجة أو تخزين المعلومات بذاته أو من ينوب عنه في أي من تلك الخدمات أو تقنية المعلومات»[٩١].

وتنص المادة السابعة من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات – ويُطلق عليه كذلك قانون الأمن السيبراني – على أنه: «لجهة التحقيق المختصة متى قامت أدلة على قيام موقع يبث داخل الدولة أو خارجها، بوضع أي عبارات أو أرقام أو صور أو أفلام أو أي مواد دعائية أو ما في حكمها، بما يعد جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، ويشكل تهديدًا للأمن القومي أو يعرض أمن البلاد أو اقتصادها القومي للخطر، أن تأمر بحجب الموقع أو المواقع محل البث، كلما أمكن تحقيق ذلك فنيا.»

وتلتزم جهة التحقيق بعرض أمر الحجب على المحكمة المختصة خلال ٢٤ ساعة لتصدر هذه الأخيرة قرارها بالقبول أو الرفض خلال ٧٢ ساعة من وقت العرض عليها[٩٢].

وفي تحديد ما تُعد جرائم في قانون الأمن السيبراني، يمكن ملاحظة أنها تتمحور حول: (١) جرائم الشبكات وأنظمة وتقنيات المعلومات مثل جرائم الدخول والانتفاع غير المشروع، والاعتداء على البيانات والنظم المعلوماتية، والاحتيال المالي؛ و(٢) الجرائم المتعلقة بالبريد الإلكتروني والمواقع أو الحسابات الخاصة مثل جرائم الاعتداء على البريد الإلكتروني والمواقع أو الحسابات الخاصة أو المتعلقة باصطناعهم؛ و(٣) جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة وانتهاك الخصوصية[٩٣].

وفي ضوء ما سبق، من الملاحظ أن هذا القانون قد نص بالفعل على نظام لحجب المحتوى المخالف، إلا أنه قصره على المخالفات التي (١) تشكل جريمة من جرائم المنصوص عليها في قانون الأمن السيبراني، و(٢) تشكل تهديدًا للأمن القومي أو تعرض أمن البلاد أو اقتصادها القومي للخطر. وبناء على ذلك، تخرج الانتهاكات التي تقع على حق المؤلف من نطاق تطبيق هذا القانون.

---

[٩٠] د. حاتم أحمد محمد بطيخ، تطور السياسة التشريعية في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ١، أغسطس ٢٠٢١، ص١٧.

[٩١] المادة ١ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

[٩٢] فقرة (٢) من المادة ٧ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

[٩٣] حاتم أحمد محمد بطيخ، تطور السياسة التشريعية في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات (دراسة تحليلية مقارنة)، المرجع السابق، أنظر ص٣٥ إلى ٧٨.

وأيًا ما كان الأمر، فإن أمر الحجب في هذا الصدد لا يتم إلا بموجب إخطار يوجه من جهة التحقيق المختصة وبالتالي لا يحق لصاحب الحق إخطار مقدم الخدمة مباشرة كما هو متبع في النظام الأمريكي وهو ما يهدر جوهر النظام محل البحث.

ثالثًا: القرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إصدار لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

صدر القرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ من رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بشأن إصدار لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في ضوء القانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ولائحته التنفيذية (ويشار إلى القرار في هذا البحث «باللائحة» أو «لائحة تنظيم التراخيص»).

وتنص المادة ٢٢ من هذه اللائحة على أنه: «يشترط لترخيص الوسائل الإعلامية غير المصرية ومواقعها الإلكترونية أو المواقع الإلكترونية غير المصرية التي تقدم الخدمات الإخبارية، أو الإعلامية أو الإعلانية التجارية الإلكترونية التي تقدم المحتوى المتضمن الترويج للأعمال أو الخدمات أو المنتجات[٩٤] أو الأشخاص، وكانت حاصلة على ترخيص أجنبي أو لها مركز قانوني أجنبي وترغب في مزاولة النشاط داخل جمهورية مصر العربية توافر الآتي:

٧- توفير آليه حجب المحتوى الضار أو الذي يحض على العنف أو الكراهية أو ازدراء الأديان أو يروج للإباحية أو الذي ينتهك حقوق الملكية الفكرية خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ الإخطار بحجبها».

ويلاحظ أن الفقرة (٨) من المادة ٢٢ من اللائحة تحدد الرسوم التي يجب إرفاق إيصال سدادها مع طلب الحصول على الترخيص. وفي تحديد الرسوم الواجبة، حددت هذه الفقرة قيمة الرسوم بناء على الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني المراد ترخيصه، ويمتد حكم هذه المادة إلى الطوائف الأتية:

(أ) الوسيلة الإعلامية العامة أو الإخبارية، و(ب) الوسيلة الإعلامية المتخصصة، و(ج) الموقع الإلكتروني للوسيلة الإعلامية، و(د) الموقع الإلكتروني الذي يقدم خدمات الترويج للأشخاص أو التواصل الاجتماعي، و(هـ) الموقع الإلكتروني الذي يقدم المحتوى المرئي أو المسموع أو النصي المتضمن خدمات المشاهدة حسب الطلب (Service on demand) نظير اشتراك نقدي أو عيني أو مقابل مشاهدة إعلانات، و(و) الموقع الإلكتروني المتضمن الترويج للسلع والمنتجات والخدمات، و(ز) المواقع الإلكترونية الأخرى.

ثم أدخل القرار رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢٠ بعض التعديلات على لائحة تنظيم التراخيص مضيفًا المواد ٤٤، و٤٥، و٤٦ لتنظم مزاولة نشاط شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية. وتُعرَّف شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية بأنها: «الشركات التي تدير المنصات أو المواقع الإلكترونية التي تقدم أو تستضيف الخدمات الإخبارية أو الإعلامية أو التي تبث أو تعرض الأعمال الفنية لأغراض ربحية وتسمح بتمكين المستخدمين من تداول أو مشاركة أي محتوى إخباري أو إعلامي مع مستخدمين آخرين أو بإتاحة هذا المحتوى للتداول أو المشاركة بين الجمهور على ذات المنصة أو الموقع الإلكتروني»[٩٥]، ومثال ذلك الشركات التي تدير منصات أو مواقع إخبارية مثل الوفد

[٩٤] مثل شركة أمازون.

[٩٥] المادة رقم (١) من اللائحة المضافة بالقرار رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢٠.

أو التي تعرض الأعمال الفنية لأغراض ربحية مثل شاهد Shahid، أو واتش إت Watch It، أو نتفليكس Netflix.

وتؤكد المادة ٤٥ على أنه يشترط تحديد كافة الحقوق والشروط والالتزامات التي لا يجوز مخالفتها في شهادة اعتماد[٩٦] طلب مزاولة الشركة للنشاط، ومن بين هذه الالتزامات:

١- تمكين المستخدمين من تقديم الشكاوى المتعلقة بالمحتوى الضار[٩٧] والتحقق من مصداقية هذه الشكاوى بما يضمن النزاهة والشفافية مع توثيق هذه الشكاوى وإخطار أطراف الشكوى بالقرار.

٢- تقديم تقرير نصف سنوي إلى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام باللغتين العربية والإنجليزية حول التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالمحتوى الضار.

٣- قبول إزالة المحتوى الضار خلال ٢٤ ساعة من الإخطار بالإزالة ما لم يثبت خلال تلك الفترة عدم صحة الوقائع المعول عليها في قرار الإزالة أو في حالة قيام المجلس بإحالة الشكوى بخصوص المحتوى إلى إحدى الجهات المختصة قانونًا لفحصها وثبت مخالفة المحتوى فيتم الإزالة فورًا. وللمجلس الأعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقًا لتقديره حيال عدم الالتزام بتنفيذ الحذف أو الإزالة.

٤- الاحتفاظ بالمحتوى المخالف لمدة أربعة أشهر كدليل على المخالفة في حال كان القرار بالحذف أو الإزالة.

٥- حماية حقوق النشر والملكية الفكرية والعلامات التجارية.

وبعد عرض بعض أحكام لائحة تنظيم التراخيص، يُلاحظ أن اللائحة تبنت نظامًا للإخطار والإزالة يشبه النظام الأمريكي وهو ما يتم تناوله بالتحليل المناسب في الفرع الثالث.

الفرع الثالث: قواعد تطبيق نظام الإخطار والإزالة في مصر

في ضوء ما سبق يُستنتَج أن:

أولًا: نطاق تطبيق النظام

[٩٦] الاعتماد: شهادة تصدر عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام تفيد باستيفاء جميع المتطلبات الفنية والقانونية والتنظيمية ويسمح بموجبها بمزاولة النشاط داخل جمهورية مصر العربية، وذلك دون الإخلال بأية إجراءات أو متطلبات أخرى تتضمنها القوانين السارية داخل الدولة.

[٩٧] ويقصد بالمحتوى الضار وفقًا للمادة ٤٦ من القرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إصدار لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام المضافة بالقرار رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢٠: «١- المحتوى الذي يحض على الكراهية أو يسئ إلى المستخدمين أو يمثل ترهيبا لهم أو يمس سمعتهم. ٢- المحتوى الذي يتضمن الإساءة إلى الأفراد أو مؤسسات الدولة وبما يهدد السلم والأمن الاجتماعي. ٣- المحتوى الذي يتضمن التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو النسب أو الأصل أو الجنسية. ٤- المحتوى الذي يحض على العنصرية أو العنف الخاص أو العام. ٥- المحتوى الذي يتضمن التحريض على ارتكاب أفعال تنتهك حقوق الإنسان وتمس كرامته. ٦- المحتوى الذي يتضمن ما يشكل جرائم جنائية وفقًا للقوانين السارية في جمهورية مصر العربية. ٧- المحتوى الذي ينتهك حقوق النشر أو الملكية الفكرية أو العلامات التجارية. ٨- المحتوى الذي يتضمن معلومات زائفة أو شائعات شخصية أو عامة. ٩- المحتوى الذي يحض على ارتكاب الجرائم ويشجع مرتكبيها. ١٠- المحتوى الموجه للأطفال ولا يراعى التصنيف العمري لهم.

(١) نطاق تطبيق النظام من حيث الأشخاص: يلزم توفير آلية لحجب المحتوى المخالف من قبل المواقع الإلكترونية للوسائل الإعلامية[٩٨] غير المصرية أو المواقع الإلكترونية[٩٩] غير المصرية التي تقدم الخدمات الإخبارية، أو الإعلامية أو الإعلانية التجارية الإلكترونية[١٠٠] التي تقدم المحتوى المتضمن الترويج للأعمال أو الخدمات أو المنتجات أو الأشخاص، وكانت حاصلة على ترخيص أجنبي أو لها مركز قانوني أجنبي.

ويسري نظام الإخطار والإزالة على شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى استخدام لفظ «الإخطار والإزالة» بدلًا من «الإخطار والحجب» بالنسبة لشركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية، وهو تغاير وإن كان لا يؤدي إلى نتيجة مختلفة حيث إن كلا اللفظين يعني عدم ظهور المحتوى المخالف للمستخدمين، ولكن يؤثر في التزامات الخاضع له من الناحية التقنية، فالحجب يعني الإبقاء على المحتوى مع المنع من الدخول إليه[١٠١]، أما الإزالة تعني التخلص من المحتوى[١٠٢] بشكل نهائي أو مؤقت كما لو تم الاحتفاظ به لفترة من الوقت بعد إزالته للتوثيق أو لاسترجاعه مرة أخرى. وأغلب الظن أن المشرع لم يقصد بهذه المغايرة في اللفظ المغايرة في المعنى. ومن الجدير بالذكر أن القانون الأمريكي لا يفرق في الحكم بين المصطلحين.

(٢) نطاق تطبيق النظام من حيث الموضوع: لا يقتصر نطاق الحجب أو الإزالة على انتهاكات حق المؤلف فقط كما في القانون الأمريكي، بل يمتد إلى انتهاكات الملكية الفكرية كافة وأي محتوى ضار. ولم يتم تعريف المحتوى الضار إلا في المادة ٤٦ من اللائحة فيما يتعلق بشركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية والذي تقضي بأن المحتوى الضار هو (١) المحتوى الذي يحض على الكراهية أو يسئ إلى المستخدمين أو يمثل ترهيبًا لهم أو يمس سمعتهم، (٢) والمحتوى الذي يتضمن الإساءة إلى الأفراد أو مؤسسات الدولة وبما يهدد السلم والأمن الاجتماعي، (٣) والمحتوى الذي يتضمن التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو النسب أو الأصل أو الجنسية، (٤) والمحتوى الذي يحض على العنصرية أو العنف الخاص أو العام، (٥) والمحتوى الذي يتضمن التحريض على ارتكاب أفعال تنتهك حقوق الإنسان وتمس كرامته، (٦) والمحتوى الذي يتضمن ما يشكل جرائم جنائية وفقًا للقوانين السارية في جمهورية مصر العربية، (٧) والمحتوى الذي ينتهك حقوق النشر أو الملكية الفكرية أو العلامات التجارية، (٨) والمحتوى الذي يتضمن معلومات زائفة أو شائعات شخصية أو عامة، (٩) والمحتوى الذي يحض على ارتكاب الجرائم ويشجع مرتكبيها، (١٠) والمحتوى الموجه للأطفال ولا يراعى التصنيف العمري لهم.

---

[٩٨] الوسيلة الإعلامية: «قنوات التليفزيون الأرضية والفضائية، ومحطات الإذاعة السلكية واللاسلكية والإلكترونية.» المادة ١ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨.

[٩٩] الموقع الإلكتروني: «الصفحة أو الرابط أو التطبيق الإلكتروني المرخص له والذي يقدم من خلاله محتوى صحفي أو إعلامي أو إعلاني نصيا كان أو سمعيا أو مرئيا ثابتا أو متحركا أو متعدد الوسائط، ويصدر باسم معين، وله عنوان ونطاق إلكتروني محدد، وينشأ أو يستضاف أو يتم النفاذ إليه من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).» المادة ١ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨.

[١٠٠] الخدمات الإعلامية أو الإعلانية التجارية الإلكترونية: «المحتوى المتضمن الترويج للأعمال أو الخدمات أو المنتجات أو الأشخاص من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).» المادة ١ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨.

[١٠١] حجب الشيء: ستره، والحجاب هو كل ما حال بين شيئين. ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثاني، دار المعارف ص٧٧٧. إبراهيم عبد الراضي، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ص١٦٢.

[١٠٢] زال الشيء: نحاه وأبعده، وإزالة يعني فرقه فتفرق، ويُقال أزال الله زواله، إذا دعي عليه بالهلاك، معناه أي أذهب الله حركته وتصرفه. إبراهيم عبد الراضي، المعجم الوسيط، المرجع السابق، ص٤٢٤. ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، ص١٩٠١-١٩٠٢.

ثانيًا: إجراءات نظام الإخطار والإزالة

تنقسم الإجراءات إلى شقين كالآتي:

الشِق الأول خاص بالوسائل الإعلامية ومواقعها الإلكترونية والمواقع الإلكترونية غير المصرية، وفيه ألزم المشرع الوسائل الإعلامية والمواقع الإلكترونية غير المصرية بتوفير آلية لحجب المحتوى المخالف خلال ٢٤ ساعة من تاريخ الإخطار بحجبها. ولم يحدد المشرع كيفية القيام بالإخطار وبياناته، كما لم ينص على اتباع إجراءات معينة للإعلام بكيفية تلقي هذه الإخطارات، بل لم يحدد كذلك ما إذا كان من الممكن للأفراد تقديم هذا الإخطار وما هو مفهوم المحتوى الضار.

الشِق الثاني خاص بشركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية، وفيه ألزم المشرع هذه الشركات بأن تتبع الإجراءات الآتية:

١- تلقى شكاوى من المستخدمين بخصوص وجود محتوى ضار.

٢- توثيق الشكاوى والتحقق من مصداقيتها.

٣- إزالة المحتوى المخالف خلال ٢٤ ساعة من الإخطار بالإزالة مالم يثبت خلال تلك الفترة عدم صحة الوقائع المعول عليها في قرار الإزالة.

٤- تتم الإزالة فورًا إذا ما أحال المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الشكوى إلى إحدى الجهات المختصة قانونًا لفحصها وثبت مخالفة المحتوى.

٥- إخطار أطراف الشكوى بالقرار.

ويلاحظ أن التنظيم القانوني لنظام الإخطار والإزالة أكثر وضوحًا في حالة شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية حيث تم تحديد مفهوم المحتوى الضار على سبيل الحصر وإيضاح بعض خطوات النظام.

ثالثًا: مدى الإعفاء من المسئولية

بيد أن اللائحة لم تتطرق إلى مدى مسئولية الخاضعين لها عن المضمون الذي يتم بثه أو نشره من قبل المستخدمين كما فعل القانون الأمريكي. وبِناء على ذلك، يكون النظام المنصوص عليه ما هو إلا حجرًا جديدًا يثقل كاهل المخاطبين بأحكامه بالتزامات إن تخلفت ثارت مسئوليتهم، بل إن للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام سلطة تقديرية في اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقًا لتقديره حيال عدم الالتزام بتنفيذ الحذف أو الإزالة بالنسبة لشركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية[١٠٣].

المبحث الثاني: تقييم فعالية نظام الإخطار والإزالة في الواقع العملي

بعد التعرف على قواعد إعمال نظام الإخطار والإزالة في المنظومتين التشريعيتين الأمريكية والمصرية، يعد من الضروري تحليل أثار هذا النظام وكفاءته من الناحية العملية؛ إذ إن نجاح أي قاعدة مرتبط بمدى تحقق الهدف

[١٠٣] المادة ٤٥ من اللائحة المضافة بقرار رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢٠.

أو الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وفيما يلي إيضاح لفعالية النظام في ظل التشريع الأمريكي في (مطلب أول)، وفعالية النظام في ظل التشريع المصري في (مطلب ثان).

المطلب الأول: فعالية النظام في ظل التشريع الأمريكي

انتهى البحث في المبحث الأول إلى أن القانون الأمريكي وضع نظامًا لإعفاء مقدمي خدمات الإنترنت من المسئولية وحماية حقوق أصحاب حق المؤلف من الانتهاكات الرقمية، ولكن يثور تساؤل حول فعالية هذا النظام من الناحية العملية وهل استطاع حقًا تحقيق الأهداف المبتغاه؟ فيما يلي توضيح لمزايا وتحديات نظام الإخطار والإزالة (فرع أول)، والتطورات التي لحقت به (فرع ثان)، ثم يستعرض البحث بإيجاز ما انتهى إليه تقرير مكتب حق المؤلف الأمريكي لتقييم النظام والتعديلات التشريعية المقترحة في هذا الشأن (فرع ثالث).

الفرع الأول: مزايا وتحديات نظام الإخطار والإزالة

أولًا: مزايا نظام الإخطار والإزالة

(أ) إعفاء مقدمي خدمات الإنترنت من المسئولية المحتملة

إن القانون الأمريكي مد نطاق الحماية من المسئولية إلى أربع فئات من مقدمي الخدمات[١٠٤] وهو ما يحقق الحماية إلى غالبية مقدمي الخدمات مثل جوجل وميتا وغيرهم من الشركات التي تدير منصات التواصل الاجتماعي وتقدم الخدمات الإلكترونية، كما أن تحقيق متطلبات الخضوع للقانون وبالتالي التمتع بالملاذ الآمن ليست بمستحيلة وإن كانت مرهقة بالنسبة لمقدمي الخدمات الصغيرين حيث يتعين عليهم وضع إجراءات إنفاذ القانون وتحمل نفقاتها[١٠٥].

كما أنه لا تنعقد مسئولية مقدم خدمة الإنترنت عن الإزالة أو الحجب. فأحد مزايا النظام هو النص صراحة على اعتبار مقدم الخدمة غير مسئول عن المحتوى الذي يقوم بإزالته أو حجبه بحسن نية إعمالًا لإخطار تسلمه من أحد أصحاب الحقوق المزعومة. وهذه الميزة توفر لمقدم الخدمة حصانة لإزالة المحتوى دون التعرض لخطر المسئولية عن إزالة محتوي قد يتبين بعد ذلك مشروعيته[١٠٦]. بالإضافة إلى عدم فرض التزام على مقدم الخدمة بتوفير الرقابة على خدماته للبحث عن المحتويات المخالفة[١٠٧].

وبجانب الإعفاء من المسئولية، أثبت نظام الإخطار والإزالة الأمريكي أنه يعد نموذجًا يحتذى به بالنسبة لمقدمي الخدمات للتعامل مع الانتهاكات المختلفة حيث تبنت بعض الشركات طواعية هذا النظام لحماية

---

[١٠٤] انظر الفرع الأول والثاني من المطلب الأول بالمبحث الأول.

[105] Jennifer M. Urban and Laura Quilter, Efficient Process or "Chilling Effects"? Takedown Notices Under Section 512 of the Digital Millennium Copyright Act, op. cit., p. 4.

[106] Taragade Dangngam, Internet Service Provider liability for third-party copyright infringement (A comparative study between US and EU approaches), op. cit., p. 37.

[107] Ibid.

حقوق أخرى مثل العلامة التجارية للمستخدمين[١٠٨] كما فعلت شركة تويتر[١٠٩] وفيسبوك (ميتا)[١١٠].

(ب) حماية حق المؤلف

يؤدي النظام إلى حماية حق المؤلف؛ إذ يستفيد أصحاب الحقوق من مكنة الإخطار بالانتهاكات التي تقع على حقوقهم بشكل سريع وغير مكلف[١١١]، ومن ثم إزالتها، وهو ما يسبغ حماية فعالة لهم دون الحاجة إلى رفع دعوى قضائية اللهم إلا إذا تمت إعادة المحتوى عن طريق إخطار مضاد، وفي المقابل سيسعى مقدم الخدمة جاهدًا لحذف المحتوى المخالف فور تسلمه الإخطار دون أي تباطؤ حتى يضمن الإعفاء من المسئولية.

(ج) ضمان حرية الرأي والمنافسة العادلة[١١٢]

تستنبط هذه الميزة من حق المستخدم الذي يقوم مقدم الخدمة بإزالة أو حجب محتواه في أن يقدم إخطارًا مضادًا، والذي بموجبه يُعيد مقدم الخدمة المحتوى المزال أو المحجوب إذا لم يخطره مقدم الإخطار الأصلي (صاحب الحق المزعوم) برفع دعوى قضائية بالفعل. كما يضمن النظام المنافسة العادلة عن طريق جعل الشخص مسئولًا عن الأضرار التي قد تترتب نتيجة إخطارات متعمدة بأن المحتوى يمثل انتهاكًا أو بأنه تمت إزالته بسبب غلط أو خطأ في تحديد المحتوى وتهدف هذه العقوبة إلى منع طلبات الإزالة أو الحجب التي لا تستهدف سوى تقويض المنافسة.

وبالرغم من المزايا السابقة إلا أنه ظهرت العديد من الصعوبات والتحديات لهذا النظام على النحو الآتي تفصيله.

ثانيًا: تحديات نظام الإخطار والإزالة

(أ) الإزالة بالإرادة المنفردة

القاعدة أنه يحق لمن يدعي وجود محتوى مخالف لحق المؤلف أن يُخطِر مقدم الخدمة بالمخالفة والذي – بدوره – يقوم بحذف أو حجب المحتوى، كل ذلك دون تدخل من المستخدم صاحب المحتوى المزعوم مخالفته، أي دون سبق إنذاره؛ إذ يتم الحذف بغض النظر عما إذا كان هذا المحتوى مخالفًا فعلًا أم لا، ثم يقع على المستخدم عبء إثبات أن المحتوى لم يكن مخالفًا لأي سبب[١١٣] كأن يمثل استخدامًا عادلًا fair use ،[١١٤] أو يكون

(108) Jennifer M. Urban, Joe Karaganis & Brianna L. Schofield, Notice and Takedown in Everyday Practice, op. cit., p. 20.

(109) Twitter, Help Center, https://help.twitter.com/en/forms/ipi/trademark. (Accessed: 6/1/2023).

(110) Facebook, Help Centre, https://www.facebook.com/help/contact/1057530390957243. (Accessed: 6/1/2023).

(111) Sharon Bar-ZivNiva and Niva Elkin-Koren, Behind the Scenes of Online Copyright Enforcement: Empirical Evidence on Notice & Takedown, op. cit., p. 349.

(112) Taragade Dangngam, Internet Service Provider liability for third-party copyright infringement (A comparative study between US and EU approaches), op. cit., p. 39.

(113) Stephen McLeod Blythe, Freedom of speech and the DMCA: abuse of the notification and takedown process, European Intellectual Property Review, Vol. 41, Issue 2, 2019, p. 7.

(١١٤) هو استخدام مشروع للمحتوى غير المرخص به تم تنظيمه في القسم ١٠٧ من قانون حق المؤلف الأمريكي ويقصد به استخدام كميات محدودة من مواد حق المؤلف لأغراض مثل النقد والتعليق، التقارير الإخبارية، تدريس أو بحث خاص. وعند تحديد ما إذا كان الاستخدام هو تعدي أم استخدامًا عادلًا، يتم النظر في أربعة عوامل: ١-الغرض من الاستخدام. (على سبيل المثال التجارية والتعليمية، إلخ). ٢-طبيعة العمل المحمي.

مرخصًا له من صاحب الحق، أو ألا يكون المحتوى مرتبطًا بحق المؤلف من الأساس. كل ذلك يوحي بأن «المتهم مدان حتى تثبت براءته وليس العكس»[١١٥].

(ب) إزالة المحتوى دون فحص دقيق

يقوم عادة مقدم الخدمة بحذف المحتوى دون فحصه فحصًا كافيًا وما إذا كان مخالفًا لحق المؤلف بالفعل أم يمثل استخدامًا عادلًا؛ إذ يلزمه القانون بفحص الإخطار من الناحية الشكلية فقط دون الناحية الموضوعية. والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذا الفحص الدقيق يستلزم عادة خبرة وموارد هائلة لاسيما بالنسبة للشركات الكبيرة التي تستقبل آلاف الإخطارات شهريًا، كما أن مقدم الخدمة لن يخاطر بخسارة الملاذ الآمن له[١١٦] حيث قد يرفض إزالة محتوى ما ثم يتبين بعد ذلك أنه يمثل مخالفة ومن ثم يتعرض لشبح المسئولية وفقًا للقواعد العامة، وبالتالي فالأسلم له هو إزالة المحتوي والاحتماء بمبدأ حسن النية المشار إليه سلفًا لإعفائه من المسئولية عن حذف محتوى ثبت شرعيته[١١٧].

ويواجه مقدمو الخدمات كذلك بعض الصعوبات المتعلقة بتحديد محل المخالفة حيث كثيرًا ما يفشل أصحاب الحقوق في تحديد الURL الخاص بالمخالفة ويكتفوا بتحديد عنوان مقال أو نتيجة بحث كاملة[١١٨]، وبالرغم من أن عدم تحديد موقع المخالفة على وجه الدقة لا يحقق العلم الكافي لمقدم الخدمة مما يعني إعفاؤه من المسئولية، إلا أن الكثير من مقدمي الخدمات يفضلون اتباع نهج تحفظي لتجنب المسئولية حتى ولو كان ذلك يعني إزالة محتوى غير مخالف [١١٩].

(ج) يوفر النظام حماية محدودة لأصحاب حق المؤلف

بالرغم من أن النظام يقضي بالتزام مقدم الخدمة بإزالة المخالفة على وجه السرعة في حال الإخطار بوجودها، إلا أن السرعة الفائقة التي تنتقل بها البيانات أثبتت عدم فعالية النظام كوسيلة لحماية حق المؤلف في كثير من الحالات؛ إذ يقع على عاتق صاحب الحق عبء تتبع المخالفات وإرسال إخطارات بها جميعًا وهو شبه مستحيل عملًا خاصة إذا ما انتشر المحتوى بالفعل وتم تداوله بين الناس، بالإضافة إلى أنه كثيرًا ما يقوم المستخدم الذي تم إزالة المحتوى المزعوم مخالفته بإعادة نشره إما على ذات الفضاء الإلكتروني، وإما على فضاء آخر أو باستخدام حساب إلكتروني جديد إذا تم إنهاء اشتراكه وفقًا لسياسة الإنهاء المتبعة لمقدم الخدمة لمواجهة المخالفين المتكررين؛ ومن ثم يجد صاحب الحق نفسه في «حلقة لانهائية من مسلسل القط والفأر»[١٢٠]. وترتب على هذا المأخذ ظهور بعض المنادين بنظام الإخطار والتتبع Notice and Staydown ويقصد به ألا يقتصر دور مقدم

٣-نسبة العمل المستخدمة. ٤-تأثير الاستخدام على السوق المحتملة أو قيمة العمل. U.S. Copyright Office, U.S. Copyright Office Fair Use Index. URL:https://www.copyright.gov/fair-use/ (Accessed: 5/1/2023). خدمة حقوق الطبع والنشر الدولية، الولايات المتحدة قانون حق المؤلف، https://:net.copyrightservice/us/copyright/ar (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٥).

[115] Stephen McLeod Blythe, Freedom of speech and the DMCA: abuse of the notification and takedown process, op. cit., p. 7.

[116] Ibid.

(١١٧) انظر الفرع الثالث من المطلب الأول بالمبحث الأول.

[118] Jennifer M. Urban, Joe Karaganis, and Brianna L. Schofield, Notice and Takedown: Online Service Provider and Rightsholder Accounts of Everyday Practice, 64 J. Copyright Soc'y 371, Summer 2017, p. 387.

[119] Idem, p. 388.

[120] Ibid.

الخدمة على حذف أو حجب المحتوى المخالف، بل يجب عليه اتخاذ تدابير إضافية تضمن عدم إعادة نشر المحتوى المخالف من ذات الشخص أو غيره من الأشخاص[١٢١]، أي أن يقوم مقدم الخدمة بتتبع المخالفة أينما كانت حتى لا يتكبد صاحب الحق مشقة التنقيب عن المخالفات والتي قد تصل إلى آلاف أو ملايين[١٢٢].

كما يلتزم صاحب حق المؤلف بتحديد موقع المخالفة على وجه الدقة في الإخطار مثل عنوان الURL، والحقيقة أنه ليس دائمًا من السهل التوصل إلى ذلك دون استخدام تقنية آلية تلقائية للتعرف على جميع المواقع الحاصل بها مخالفة[١٢٣].

وعلى صعيد آخر، قد يواجه أصحاب الحقوق بعض الانتقادات نتيجة استخدامهم لنظام الإخطار والإزالة وهو ما يمكن وصفه بضغط مجتمعي عليهم[١٢٤]. فالجمهور بشكل عام لا يأبه بكون المحتوى قد نُشر بترخيص من صاحبه أو القانون أم لا، بل إنه يسعد لقدرته على الولوج إلى محتوى لم يأخذ الإذن للحصول عليه، وبالتالي قد يضطر صاحب الحق عدم استخدام حقه في الإخطار بالإزالة خوفًا من فقد شعبيته[١٢٥]، وذلك ما حدث مع الفنان Prince في قضية Lenz v. Universal Music Corp حيث تعرض للنقد بسبب محاولته لحماية حقه المزعوم في موقف اعتقد غالبية الجمهور أنه مجرد مقطع لطفل يرقص على الحان أغنيته الشهيرة Let's go Crazy [١٢٦] وأنه يمثل استخدامًا عادلًا.

(د) عدم فعالية الإخطار المضاد

تظهر عدم فعالية الإخطار المضاد في عدة أمور، ومن ذلك عدم وجود التزام خاص على مقدمي الخدمات بمراعاة الإخطار المضاد وإعادة المحتوى، حيث يتمتع مقدمو الخدمات بالحماية المقررة لهم في مواجهة أصحاب حق المؤلف بمجرد الإزالة[١٢٧]. كما أن الحماية المخولة لصاحب حق المؤلف بموجب الإخطار المضاد تعد محدودة حيث عادة ما يحمي مقدمو الخدمات أنفسهم من خلال شروط الاستخدام الخاصة بالموقع الإلكتروني أو المنصة

---

[121] Mary Kate Sherwood, Protecting Fair Use from Algorithms, Internet Platforms, and the Copyright Office: A Critique of the § 512 Study, op. cit., p.927.

[١٢٢] يعمل بنظام الإخطار والتتبع Notice and Staydown في الاتحاد الأوروبي حاليًا:

Article 17(4) of the EU Copyright Directive (the Directive on Copyright in the Digital Single Market) states that: "If no authorisation is granted, online content-sharing service providers shall be liable for unauthorised acts of communication to the public, including making available to the public, of copyright-protected works and other subject matter, unless the service providers demonstrate that they have: …(c) acted expeditiously, upon receiving a sufficiently substantiated notice from the rightholders, to disable access to, or to remove from their websites, the notified works or other subject matter, and made best efforts to prevent their future uploads…." URL: https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2019/790/oj (Accessed: 12/1/2023). Sebastian Felix Schwemer, Article 17 at the Intersection of EU Copyright Law and Platform Regulation, Nordic Intellectual Property Law Review, June 2020, p.16.

[123] Megan Smallen, Note and Comment: Copyright Owners Take on the World (wide web): A Proposal to Amend the DMCA Notice and Takedown Procedures, op. cit., p.176.

[124] Idem, p.10.

[125] Ibid.

[١٢٦] هذه القضية شهيرة أيضًا باسم The Dancing Baby Video حيث يظهر طفل في مقطع فيديو مدته ٣٠ ثانية وهو يرقص على أغنية "Let's go Crazy" للمغني Prince. أنظر الفيديو: https://www.youtube.com/watch?v=N1KfJHFWlhQ (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١٢).

[127] Matthew Sag, Copyright's Digital/Analog Divide and the Future of Fair Use Online, 2016, p.37.

والتي تمنح مقدم الخدمة الحق في إزالة أي محتوى أو إنهاء الخدمة بناء على تقديره المطلق[١٢٨]، وبالتالي قد لا يقوم مقدم الخدمة بإعادة المحتوى بالرغم من تلقيه إخطارًا مضادًا أو يتأخر في ذلك. ومن أمثلة ذلك قيام شخص يدعى Chunlou Yung وهو أحد المعجبين بفيلم الرعب السويدي "Let the Right One In" بإنشاء صفحة معجبين للفيلم على الفيسبوك[١٢٩] بعدما أُعلِن عن إعادة صنع الفيلم بنسخة أمريكية باسم "Let Me In"، ثم قامت شركة الدعاية Mammoth Advertisingبإرسال إخطار لشركة فيسبوك (ميتا حاليًا) لإزالة المحتوى وهو ما حدث فعلًا[١٣٠]. وعلى سند من الاستخدام العادل، قام Chunlou Yung بإرسال إخطار مضاد تم بموجبه إعادة المحتوى بعد ٢٠ يومًا من إزالته، وهو ما يجاوز المدة المحددة لإعادة المحتوى (١٠-١٤ يوم)، وقد قرر Chunlou Yung بعدها غلق الجروب وأعرض عن النشاط الذي كان ينوي القيام به[١٣١]. ويثبت ذلك أن أصحاب المحتوى يقعون تحت رحمة مقدمي الخدمات ومدى مراعاتهم المواعيد المحددة في القانون الأمريكي.

وتثور مشكلة كذلك إذا ما أمعنا النظر في النظام من الناحية التقنية؛ فإعادة عرض المحتوى يستلزم وجود بنية رقمية قوية قادرة على توفير قاعدة بيانات داعمة للقاعدة الأصلية يتم فيها نقل المحتوى الذي تم إزالته وتخزينه لإعادته مرة أخرى إذا أرسل صاحب المحتوى إخطارًا مضادًا، وهو فرض من الممكن تصور إمكانية حصوله بالنسبة للشركات الكبيرة، أما بالنسبة للشركات الصغيرة أو الناشئة، فذلك يشكل عبئًا ماليًا وتقنيًا عليهم قد يفشلوا في تحقيقه[١٣٢].

وعلى فرض قدرة مقدم الخدمة على استرجاع المحتوى ومراعاته للمواعيد المحددة في القانون الأمريكي، يواجه المستخدم مشكلة أخرى تتمثل في مغالاة القانون في البيانات اللازمة للإخطار المضاد؛ إذ يشترط أن يتضمن الاسم بالكامل والعنوان ورقم الهاتف لمقدم الإخطار المضاد، وذلك بخلاف بيانات التواصل اللازمة لصحة الإخطار الأصلي حيث يشترط أن تكون تلك البيانات «كافية بشكل معقول reasonably sufficient» لتواصل مقدم الخدمة مع مقدم الإخطار، وبالتالي يكون الإيميل كافيًا للتواصل أو رقم الهاتف. وبناء على ذلك يجد المستخدم (صاحب المحتوى المحذوف) نفسه أمام فرضين: إما أن يُعطي بياناته كاملة إلى شخص من المحتمل أن يكون مؤذيًا أو غير شريف حيث يقوم مقدم الخدمة بإرسال الإخطار المضاد إلى مقدم الإخطار الأصلي، وإما أن يترك محتواه بشكل نهائي ودائم بعيدًا عن الإنترنت بعد أن تم إزالته أو حجبه[١٣٣]. وتطبيقًا لذلك قدمت إحدى الجماعات الإرهابية إخطارات إزالة احتيالية إلى منصة يوتيوب بشأن محتوى يظهر على قناة إحدى المؤسسات التلفزيونية العربية المسيحية، وبعد تقديم الإخطارات المضادة، تم إعادة المحتوى، ولكن بدأ العاملون بالمؤسسة التلفزيونية يتلقون تهديدات بالقتل نتيجة تمرير معلومات الاتصال الخاصة بهم كجزء من عملية إرسال الإخطار

---

[128] Mitchell Zimmerman, Your DMCA Safe Harbor Questions Answered, op. cit., p.24.

[١٢٩] جمعت صفحة المعجبين مجموعة من الصور ومقاطع الفيديو المتعلقة بالفيلم إلى جانب مواد ترويجية من الفيلم (المقاطع الدعائية والصور الترويجية التي صدرت).

[130] Stephen McLeod Blythe, Freedom of speech and the DMCA: abuse of the notification and takedown process, op. cit., p.9. Mike Masnick, Movie Producers Want Sole Ownership of Facebook Fans, 2010, URL: https://www.techdirt.com/2010/09/21/movie-producers-want-sole-ownership-of-facebook-fans/. (Accessed: 23/1/2023).

[131] Ibid. Jonathan Bailey, The Facebook, the DMCA and the Problem with Counternotices, 2010, URL: https://www.plagiarismtoday.com/2010/10/13/the-facebook-the-dmca-and-the-problem-with-counternotices/ (Accessed 23/1/2023).

[132] Stephen McLeod Blythe, Freedom of speech and the DMCA: abuse of the notification and takedown process, op. cit., p. 7.

[133] Idem, p. 8.

المضاد[١٣٤].

وفي سياق مرتبط، يلاحظ أن القانون الأمريكي يقرر إعادة المحتوى بعد ١٠ إلى ١٤ يومًا من تاريخ الإخطار المضاد وهي مدة طويلة نسبيًا لاسيما بالنسبة إلى المحتويات التي يكون الوقت عنصرًا جوهريًا فيها[١٣٥] مثل التعليق على أحداث راهنة أو حملة لإحدى الدعاية الانتخابية، وبالتالي يكون استعادة المحتوى بعد حذفه غير مفيد. بالإضافة إلى أنه لا يتم إخطار المستخدم بسبب الحذف، وبالتالي لا يتحقق له العلم الكافي حتى يقوم بالدفاع عن محتواه[١٣٦].

وأخيرًا ففي حالة مقدم خدمات البحث Information Location Tools، لا يوجد التزام على مقدم الخدمة بإخطار صاحب المحتوى بإزالته أصلًا[١٣٧] وبالتالي قد لا يتم إرسال إخطار مضاد لعدم علم المستخدم بالإزالة من الأساس.

وجدير بالذكر أن العديد من المستخدمين لا يتوفر لديهم المعرفة الكافية بالقوانين وما لهم من حقوق في هذا الشأن[١٣٨]. كما ثبت في الواقع العملي أنه نادرًا ما يتم إرسال إخطارات مضادة، حيث أفاد العديد من مقدمي الخدمات عدم تلقيهم إخطارًا مضادًا واحدًا بالرغم من التعامل على آلاف الإخطارات[١٣٩].

(هـ) إساءة استخدام نظام الإخطار والإزالة

الأصل أن نظام الإخطار والإزالة هو نظام خاص بحماية حق المؤلف فقط، ولكن ذهب البعض إلى إرسال إخطارات لإزالة محتويات لا تتعلق بحق المؤلف البتة[١٤٠] مثل حماية الخصوصية أو الحد من المنافسة أو حماية العلامات التجارية[١٤١]، ومن ذلك الإخطار الذي أرسلته شركة الكاميرات GoPro إلى موقعDigitalRev لحذف مقال يعقد مقارنة بين منتج من منتجات الشركة مع منتج أحد المنافسين بالرغم من أن ذلك يعد استخدامًا عادلًا واضحًا لدخوله في إطار النقد[١٤٢]، علاوة على أن نص الإخطار ذاته كان يشير صراحة لانتهاك المقال للعلامة التجارية الخاصة بالشركة دون أي إشارة لحق المؤلف[١٤٣] وهو ما يبتعد تمام البعد عن نطاق النظام، وقد تم بالفعل حذف المقال وإعادته مرة أخرى بعدما تبين عدم صحة موضوع الإخطار. فسوء استغلال نظام الإخطار والإزالة قد يستخدم كوسيلة مستترة للحد من المنافسة كما هو موضح في المثال السابق.

(134)Ibid.

(135)Taragade Dangngam, Internet Service Provider liability for third-party copyright infringement (A comparative study between US and EU approaches), op. cit., p. 68.

(136)Sharon Bar-ZivNiva and Niva Elkin-Koren, Behind the Scenes of Online Copyright Enforcement: Empirical Evidence on Notice & Takedown, op. cit., p. 372.

(137)Jennifer M. Urban, and Laura Quilter, Efficient Process or "Chilling Effects"? Takedown Notices Under Section 512 of the Digital Millennium Copyright Act, op. cit., p. 14.

(138)Matthew Sag, Copyright's Digital/Analog Divide and the Future of Fair Use Online, op. cit., p. 39.

(139)Jennifer M. Urban, Joe Karaganis & Brianna L. Schofield, Notice and Takedown in Everyday Practice, op. cit., p. 44.

(140)Testimony of Abigail A. Rives, Is the DMCA's Notice-and-Takedown System Working in the 21st Century? Engine, June 2, 2020 (2:30 pm ET), p.2.

(141)Jennifer M. Urban and Laura Quilter, Efficient Process or "Chilling Effects"? Takedown Notices Under Section 512 of the Digital Millennium Copyright Act, op. cit., p. 14.

(142)Stephen McLeod Blythe, Freedom of speech and the DMCA: abuse of the notification and takedown process, op. cit., p. 11.

(143)Michael Zhang, GoPro Uses DMCA to Take Down Article Comparing its Camera with Rival, 2013, URL: https://petapixel.com/2013/03/20/gopro-uses-dmca-to-take-down-article-comparing-its-camera-with-rival/ (Accessed: 5/1/2023).

ومن مظاهر إساءة استخدام النظام كذلك اتخاذه وسيلة لإسكات النقد. ففي عام ٢٠٠٧ قامت video blogger تدعى ميشيل Universal Music Group بإرسال مالكين Michelle Malkin بنشر فيديو على يوتيوب تنتقد فيه سلوك المغني العالمي Akon[١٤٤]، وقد تضمن الفيديو مقاطع لAkon في حفلاته، فقامت شركة إخطار لحذف الفيديو. وبعد حذفه، أرسلت ميشيل إخطارًا مضادًا لإعادة المحتوى الذي يعد استخدمًا عادلًا، وتم إعادة المحتوى مرة أخري[١٤٥] دون اتخاذ إجراءات قضائية إضافية في هذا الصدد[١٤٦].

وعلى الرغم من أن القانون الأمريكي ينص على مسئولية أي شخص عن الضرر الناتج عن الإزالة أو الحجب إذا تعمد الشخص الإخطار بحذف أو حجب محتوى يعلم بعدم مخالفته لحق المؤلف أو أنه تم الحذف عن طريق الغلط أو خطأ في تحديد المحتوى[١٤٧]، إلا أنه في الواقع العملي يصعب الحصول على حكم بالتعويض، وذلك لأن معيار التعمد ذاتي وليس موضوعي[١٤٨]. ففي قضية Lenz v. Universal Music Corp والتي ثارت بشأنها مسألة ما إذا كان الاستخدام العادل للمحتوى يعد بحد ذاته دليلًا على تعمد إزالة المحتوى رغم أنه غير مخالف، ذهبت المحكمة إلى أن الاستخدام العادل جزء أساسي من نظام حق المؤلف وبالتالي يلتزم صاحب الحق قبل إرسال الإخطار بالتأكد مما إذا كان المحتوى يعد استخدامًا عادلًا أم لا[١٤٩]. ولكن يلاحظ أنه لا يشترط أن يكون هذا التقدير موضوعيًا، إذ قد يتولد اعتقاد لدى الشخص بأن الاستخدام غير عادل مع أنه ليس كذلك[١٥٠].

وحتى على فرض الحكم بالتعويض، فإن تحصيله قد لا يكون سهلًا، خاصة إذا كان المدعى عليه يقطن خارج الولايات المتحدة الأمريكية نظرًا أنه يجوز لأي شخص إرسال الإخطار أو الإخطار المضاد[١٥١].

الفرع الثاني: التطورات التي لحقت نظام الإخطار والإزالة

أولًا: ظهور الإخطارات التلقائية DMCA Auto or Robo Notices

نتيجة لوجود ملايين المواقع والمنصات على الإنترنت، لم يعد من السهل تتبع كافة الانتهاكات على حق المؤلف، لذلك ظهرت الحاجة إلى الاعتماد على نظام تلقائي يعمل بمفرده دون تدخل بشري حيث لجأت الشركات الكبرى إلى الاعتماد على برنامج software يعمل على كشف المخالفات المرتبطة بأعمالها بشكل آلي سريع عبر الإنترنت وإرسال إخطارات تلقائية إلى مقدم الخدمة[١٥٢]. وليتمكن مقدمو الخدمات من مواكبة التدفق الهائل للإخطارات، قام بعضهم باستخدام نظم تلقائية لإدارة الإخطارات بالإزالة[١٥٣]، وهذه الإخطارات التلقائية لا

(144)Jordan Sundell, Tempting the Sword of Damocles: Reimagining the Copyright/ DMCA Framework in a UGC World, Minnesota Journal of Law, Science & Technology, V.12, Issue 1, Article 12, 2011, p.348.

(145)Michelle Malkin, UMG & YouTube Retreat Over Akon Report, 2007, URL: https://www.unz.com/author/michelle-malkin/2007/05/14/umg-YouTube-retreat-over-akon-report/ (Accessed: 5/1/2023).

(146)Stephen McLeod Blythe, Freedom of speech and the DMCA: abuse of the notification and takedown process, op. cit., p. 13.

(147)DMCA, Section 512(f).

(148)Matthew Sag, Copyright's Digital/Analog Divide and the Future of Fair Use Online, op. cit., p. 31.

(149)Matthew Sag, Copyright's Digital/Analog Divide and the Future of Fair Use Online, op. cit., p. 35.

(150)Idem, p.36. Stephanie Lenz v. Universal Music Corp. United States Court of Appeals for the Ninth Circuit. URL:https://cdn.ca9.uscourts.gov/datastore/opinions/2015/09/14/13-16106.pdf (Accessed: 23/12/2023).

(151)Stephen McLeod Blythe, Freedom of speech and the DMCA: abuse of the notification and takedown process, op. cit., p.17 .

(152)Matthew Sag, Copyright's Digital/Analog Divide and the Future of Fair Use Online, op. cit., p. 46.

(153)Sharon Bar-ZivNiva and Niva Elkin-Koren, Behind the Scenes of Online Copyright Enforcement: Empirical Evidence

تخل بواجبات مقدم الخدمة بموجب القانون الأمريكي حيث يظل ملتزمًا بكافة الالتزامات القانونية واجبة التطبيق[١٥٤].

وتطبيقًا لذلك رصدت إحدى الدارسات التي أجريت لتقييم نظام الإخطار والإزالة في الواقع العملي أن شركة جوجل[١٥٥] تلقت ٤,٢٧٥ إخطارًا عام ٢٠٠٩، ثم تلقت ٤٤١,٣٧٠ إخطارًا عام ٢٠١٢ مع ملاحظة أن بعض هذه الإخطارات تحتوي على أكثر من طلب إزالة أي تشير إلى أكثر من موقع به مخالفة، حيث احتوت الإخطارات المرسلة عام ٢٠١٢ على أكثر من ٥٣ مليون طلب إزالة، وفي عام ٢٠١٣ وصل عدد طلبات الإزالة إلى أكثر من ٢٣٠ مليون[١٥٦]. وجدير بالذكر أن مقدم الخدمة جوجل ينشر تقرير شفافية متاح للعامة يوضح فيه عدد عناوين محددات موقع المعلومات URL المطلوب إزالتها وعدد النطاقات التي طُلب إزالة عناوين ال URLمنها، وإجمالي عدد الأشخاص أو المنظمات التي ادّعت امتلاكها الحق الحصري للمحتوى المحدّد في طلبات الإزالة، وإجمالي عدد الشركات أو المنظمات التي تصرَّفت بالنيابة عن مالكي الحقوق[١٥٧]. كما تقوم شركة تويتر(المعروفة بX حاليًا) كذلك بنشر تقرير شفافية[١٥٨].

وبالرغم من أهمية النظام التلقائي للإخطارات من حيث مواكبة الكم الهائل من الانتهاكات التي لا يمكن تتبعها باستخدام العنصر البشري، ظهر بها جوانب قصور، منها إرسال إخطارات لحذف المصدر الأصلي للمحتوى، وذلك ما حدث عندما قامت شركة DtecNet نيابة عن شركة HBO بإرسال إخطار لشركة جوجل لحذف بعض الURLs التي تدعي مخالفتها لحقوق المؤلف الخاصة ب HBO وتضمنت هذه الURLs الموقع الرسمي الخاص بالشركة[١٥٩].

كما لا تفرق الإخطارات التلقائية بين الحقوق المُنتهَكة بالفعل وغيرها من الحقوق التي قد تحمل ذات الاسم دون أن تمثل انتهاكًا لأي حق، ومن ذلك الإخطارات التي أرسلتها شركة DtecNet نيابة عن شركة Fox لحماية التوزيع غير المرخص لمسلسل Homeland والتي أدت إلى استهداف رواية تحمل ذات الاسم ل. Cory[١٦٠] Doctorow

بالإضافة إلى فشل الإخطارات التلقائية في تحديد ما إذا كان الاستخدام عادلًا أم لا[١٦١].

---

on Notice & Takedown, op. cit., p. 351.

(154)Jennifer M. Urban, Joe Karaganis & Brianna L. Schofield, Notice and Takedown in Everyday Practice, op. cit., p. 29.

(155)Paul Resnikoff, Google Is Now Under Attack By 'Robo DMCA' Takedown Requests, 2016, URL: https://www.digitalmusicnews.com/2016/10/03/google-dmca-robo-takedown/ (Accessed: 8/1/2023).

(156)Jennifer M. Urban, Joe Karaganis & Brianna L. Schofield, Notice and Takedown in Everyday Practice, op. cit., p. 32.

(١٥٧)للاطلاع على تقرير الشفافية، يرجى زيارة الموقع التالي: (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٨).

https//:transparencyreport.google.com/copyright/overview

(١٥٨)للاطلاع على تقرير الشفافية، يرجى زيارة الموقع التالي: (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٨).

https//:transparency.twitter.com/en/reports/copyright-notices.html-2021#jul-dec

(159)Stephen McLeod Blythe, Freedom of speech and the DMCA: abuse of the notification and takedown process, op. cit., p.14 .

(160)Ibid. Mike Masnick, Fox Uses Bogus DMCA Claims To Censor Cory Doctorow's Book About Censorship, 2013, URL: https://www.techdirt.com/2013/04/22/fox-uses-bogus-dmca-claims-to-censor-cory-doctorows-book-about-censorship/ (Accessed: 27/1/2023).

(161)Jennifer M. Urban, Joe Karaganis & Brianna L. Schofield, Notice and Takedown in Everyday Practice, op. cit., p.35 .

ثانيًا: ظهور نظم جديدة DMCA Plus

ظهرت نظم جديدة لحماية حق المؤلف من الانتهاكات الرقمية لا يعمل وفقًا لقواعد القانون الأمريكي – وبالتالي لا يخضع له – إلا أنه يزيد عليه بحيث يحقق الهدف الذي يسعى إليه، ولكن بطريقة مختلفة تقوم الشركات الكبرى بتطوريها كل حسب طبيعة نشاطها، ويشمل ذلك أنظمة التنقية المسبقة ex-ante filtering systems، وأنظمة الإخطار والتتبع المعتمدة على مطابقة الشفرات hash-matching based stay-down system، واتفاقات بين أصحاب الحقوق ومقدمي الخدمات تحقق حماية تفوق تلك المنصوص عليها في القانون الأمريكي[١٦٢]. وأشهر الأمثلة على هذه الأنظمة نظام يسمى هوية المحتوى (Content ID) تم استحداثه عام ٢٠٠٧ عن طريق شركة جوجل ويُطبق عبر منصة (YouTube) المملوكة لها. ويهدف هذا النظام إلى حماية حق المؤلف الخاص بالمستخدمين.

فهوية المحتوى هو نظام يعمل على منح صاحب الحق الحرية في اتخاذ ما يراه مناسبًا بشأن المحتوى المخالف ويشمل ذلك حذفه، أو تركه مع استغلاله ماليًا، أو تتبع المشاهدات عليه، وذلك عن طريق قيام النظام بإنشاء ملف مُعرِف لمواد الصوت والفيديو الخاصة بصاحب الحق، وتخزينها في قاعدة بيانات مع تحويلها لبصمة، وعندما يتم تحميل مقطع فيديو، يُفحَص في قاعدة البيانات، ويتم وضع علامة عليه باعتباره انتهاكًا إذا تم العثور على تطابق، وعندها يكون لصاحب الشأن، وهو مالك المحتوى الأصلي في هذه الحالة، الخيار بين حظر المحتوى، أو إضافة إعلانات إلى المحتوى مع انتقال العائدات تلقائيًا إليه، أو تتبع الإحصائيات على المحتوى (مثل نسبة المشاهدات والإعجاب وأكثر الدول مشاهدة...إلخ)، وعادة ما يقتصر استخدام هذا النظام على الشركات الكبيرة لصعوبة خلق ملف وقاعدة بيانات لكافة المستخدمين[١٦٣]. ولا يمنع تطبيق هذا النظام من اللجوء إلى نظام الإخطار والإزالة التقليدي.

ونظرًا لفاعلية ونجاح هذا النظام، قامت شركة ميتا (المعروفة سابقًا باسم فيسبوك) المالكة للفيسبوك Facebook والانستاجرام Instagram بتطبيق نظام مشابه أُطلق عليه مدير الحقوق (Rights Manager)، يقوم من خلاله المستخدم بتسجيل المحتوى الذي يرغب في التحكم فيه، وبموجبه تنشأ مكتبة مرجعية (Reference Library) يتم الاحتفاظ فيها بالمحتوى والذي يشمل منشورات وصور وفيديوهات الفيسبوك وانستاجرام. ويقوم النظام بتتبع أي مخالفة قد تقع على المحتوى المحفوظ في المكتبة المرجعية في أي من الصفحات (Pages) أو الحسابات التعريفية (Profiles)، وبمجرد رصد المخالفة، يكون صاحب الحق بالخيار بين الإجراءات المتاحة، والتي تشمل مراقبة المحتوى أو حظره أو نسبة الملكية إليه عن طريق رابط خاص، كما يمكن لصاحب الحق منح الإذن لبعض الحسابات بأن تستخدم المحتوى الخاص به وبالتالي لا يَعتبِر النظام هذا الاستخدام انتهاكاً[١٦٤]. علاوة على ذلك، يعمل نظام مدير الحقوق Rights Manager على رصد المخالفات ولو لم يتم نشرها على فيسبوك أو انستاجرام، طالما تم رفعها كملف مرجعي (Reference File). وتجدر الإشارة إلى أن نطاق تطبيق هذا النظام من حيث الأشخاص يشمل صانعي المحتوى ذوي الشهرة الكبيرة، أما النطاق من

(162) Idem, p.29 .

(163) Google, How Content ID Works, URL: https://support.google.com/youtube/answer/2797370?hl=en#zippy=%2Cwhat-options-are-available-to-copyright-owners%2Cwho-can-use-content-id (Accessed: 5/1/2023).

(164) Meta, Overview Rights Manager, URL: https://rightsmanager.fb.com/ (Accessed: 5/1/2023).

حيث الموضوع فهو يحمي، بالإضافة إلى حق المؤلف، العلامات التجارية[١٦٥].

الفرع الثالث: تقرير مكتب حق المؤلف الأمريكي لتقييم النظام والتعديلات التشريعية المقترحة

أولًا: تقرير مكتب حق المؤلف الأمريكي لتقييم النظام

صدرت في مايو ٢٠٢٠ دراسة من مكتب حق المؤلف الأمريكي تحت عنوان A Report of the Register of Copyrights :١٧ of Title ٥١٢ Section والتي تهدف إلى تقييم نظام الإخطار والإزالة في ضوء التطورات التكنولوجية التي لم تكن متوقعة وقت إصدار القانون الأمريكي[١٦٦] عام ١٩٩٨، وتكونت تلك الدارسة من ٢٥٠ صفحة[١٦٧] جاءت أهم نتائجها كالتالي[١٦٨]:

- ضرورة إيضاح بعض متطلبات الخضوع للإعفاء من المسئولية مثل تلك المتعلقة بالتخزين المؤقت caching والاستضافة hosting وإصدار إرشادات لتوضيح المدة التي يعد فيها التخزين مؤقتًا، ومدى جواز اعتبار خدمات النظير للنظير peer-to-peer خاضعة لمفهوم ناقل المعلومات بموجب القسم ٥١٢(أ) من القانون الأمريكي.

- وجود سياسة غير مكتوبة لإنهاء اشتراكات المستخدمين الذين يكررون انتهاك حق المؤلف يعد بذاته كافيًا لاعتبار هذا الشرط محققًا، ولكن من الأفضل أن يتم نشر هذه السياسة بشكل واضح لردع المخالفين، كما يوصي المكتب بتحديد مفهوم «الظروف الملائمة» التي بموجبها ينفذ مقدم القدمة سياسة إنهاء الخدمة[١٦٩].

- ضرورة توضيح الفرق بين العلم الفعليactual knowledge والدراية [١٧٠]red flag knowledge. وتحديد المقصود بالحق والقدرة على التحكم في النشاط المُنتِج للمحتوى المخالف المنصوص عليه في القسم ٥١٢(ج)(١)(ب)[١٧١] بالنسبة لمقدمي خدمات الاستضافة كشرط لتحقق الإعفاء من المسئولية[١٧٢].

- ضرورة توضيح ما إذا كان يشترط تحديد موقع المخالفة عن طريق تقديم URL في الإخطار.

- ضرورة مراقبة نتائج قضيةLenz v. Universal حيث إن النتيجة التي انتهت إليها المحكمة تعنى قيام مسئولية صاحب حق المؤلف إذا فشل في أخذ الاستخدام العادل في عين الاعتبار قبل إرسال الإخطار.

[165]Meta, About Rights Manager, URL: https://www.facebook.com/business/help/2015218438745640?id=237023724106807 (Accessed: 5/1/2023).

[166]Mary Kate Sherwood, Protecting Fair Use from Algorithms, Internet Platforms, and the Copyright Office: A Critique of the § 512 Study, op. cit., p.937-938.

[١٦٧]للاطلاع على التقرير كاملًا، انظر: (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٥)

https//:www.copyright.gov/policy/section512/section-512-full-report.pdf.. .

[168]Linda J. Zirkelbach, DMCA 512 Report: Key Findings by the U.S. Copyright Office, 2020, URL: https://www.venable.com/insights/publications/2020/07/dmca-512-report-key-findings, (Accessed: 6/1/2023).

[١٦٩]انظر الفرع الثاني من المطلب الأول بالمبحث الأول.

[١٧٠]انظر الفرع الثاني من المطلب الأول بالمبحث الأول.

[١٧١]«ألا يحصل مقدم الخدمة على منفعة مالية ترتبط بالمحتوى المخالف بشكل مباشر، إذا كان لمقدم الخدمة الحق والقدرة على التحكم في النشاط المُنتِج للمحتوى المخالف.»

[١٧٢]انظر الفرع الثاني من المطلب الأول بالمبحث الأول.

- تعد مدة ال١٠-١٤ يوم اللازمة لإعادة المحتوى المحذوف بعد الإخطار المضاد طويلة للغاية بالنسبة للمستخدم صاحب المحتوى وقصيرة جدًا لصاحب الحق لرفع دعوى قضائية من الناحية الواقعية.

وانتهى التقرير إلى أن النظام يضع أعباءً كثيرة على أصحاب حق المؤلف، بينما يتمتع مقدمو الخدمات بحماية تفوق تلك التي كان ينوي المشرع إعطائها لهم، مع ملاحظة أن التقرير لم يقترح أي تعديل جوهري للقانون.

ثانيًا: التعديلات التشريعية المقترحة

في هذا الصدد تم اقتراح مشروع قانون Digital Copyright Act [١٧٣]٢٠٢١، ويشمل مشروع القانون توضيح معيار العلم بالنسبة لمقدمي الخدمات واستبدال نظام الإخطار والتتبع[١٧٤] بنظام الإخطار والإزالة، بالإضافة إلى اقتراح تأسيس محاكم جزئية متخصصة لفض منازعات حق المؤلف الناشئة بين أصحاب حق المؤلف والمستخدمين الذين أرسلوا إخطارًا مضادًا، وإعفاء المستخدم حسن النية من المسئولية إذا فشل في تحديد صاحب الحق الأصلي بعد بذل العناية اللازمة في البحث عنه وقرر استخدام المحتوي الذي لم يجد صاحبًا له orphan work[١٧٥].

المطلب الثاني: فعالية النظام في ظل التشريع المصري

رأينا أن نظام الإخطار والإزالة أو الحجب في مصر لم يتم تنظيمه على نحو تفصيلي كما هو متبع في القانون الأمريكي، ولكن جاء في المادتين ٢٢ و٤٥ من القرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إصدار لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أحكام تنبئ عن اتباع بعض القواعد الشبيهة له، وفيما يلي تحليل لفعالية هذا النظام (ونشير إليه في هذا المطلب بالنظام المصري تفرقة له عن النظام الأمريكي).

وينقسم هذا المطلب إلى (فرع أول) نظام الإخطار والإزالة وفقًا للمادة ٢٢ من اللائحة، و(فرع ثان) نظام الإخطار والإزالة وفقًا للمادة ٤٥ من اللائحة.

الفرع الأول: نظام الإخطار والإزالة وفقًا للمادة ٢٢ من اللائحة (الوسائل الإعلامية والمواقع الإلكترونية غير المصرية)

إن المادة رقم ٢٢ من اللائحة[١٧٦] اشترطت، ضمن شروط أخرى، لمنح الترخيص للوسائل الإعلامية غير المصرية وللمواقع الإلكترونية الخاصة بها أو المواقع الإلكترونية غير المصرية التي تقدم الخدمات الإخبارية، أو الإعلامية أو الإعلانية التجارية الإلكترونية التي تقدم المحتوى المتضمن الترويج للأعمال أو الخدمات أو المنتجات أو الأشخاص، وكانت حاصلة على ترخيص أجنبي أو لها مركز قانوني أجنبي، توفير آلية لحجب المحتوى الضار أو

[173] Proposed by Senator Thom Tillis.

[١٧٤] انظر المبحث الثاني، المطلب الأول، الفرع الأول، ثانيًا (ج).

[١٧٥] للاطلاع على ملخص الاقتراح (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٨). أنظر

https//:www.tillis.senate.gov/services/files0/B0551E3-4CA2-4B49-9896-56427B7B7F77

[١٧٦] لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

الذي يحض على العنف أو الكراهية أو ازدراء الأديان أو يروج للإباحية أو الذي ينتهك حقوق الملكية الفكرية خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ الإخطار بحجبها. ويشكل ذلك كافة المعلومات الخاصة بالنظام الواردة في اللائحة.

ويستنتج مما سبق الآتي:

١- إن نطاق تطبيق نظام الإخطار والحجب لا يشمل الوسائل الإعلامية أو المواقع الإلكترونية المصرية ويقتصر على الأجنبية فقط.

٢- لا يطبق النظام على انتهاكات حق المؤلف فقط، بل يمتد إلى كافة المحتويات الضارة أو التي تحض على العنف أو الكراهية أو ازدراء الأديان أو تروج للإباحية أو التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية بشكل عام. مع ملاحظة غياب تحديد للمقصود «بالمحتوى الضار».

٣- يشترط أن يتم الحجب خلال ٢٤ ساعة من تاريخ الإخطار دون تحديد إجراءات الإخطار والبيانات اللازمة لاكتماله.

٤- عدم تحديد من يقوم بتوجيه الإخطار: هل هو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أم يجوز لأي شخص تقديمه؟ وهل يقوم صاحب الحق بتقديم الإخطار مباشرة بنفسه أو بواسطة وكيل، أم أنه يجب تقديم الإخطار أولًا إلى المجلس الأعلى والذي يقوم بدوره بإخطار الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني بالحجب؟ وهل تملك الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني الأجنبي أي سلطة تقديرية في إصدار قرار الإزالة؟

٥- عدم النص على عقوبات أو جزاءات نتيجة الإخلال بالالتزام بالحجب. وتجدر الإشارة إلى أنه قد صدر قرار رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن إصدار لائحة الجزاءات والتدابير التي يجوز توقيعها على الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الصادر بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨. وتنص المادة ٢٦ من القرار سالف الذكر على: «مع عدم الإخلال بأحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المشار إليه، يكون للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام اتخاذ التدابير اللازمة في مواجهة المؤسسات الصحفية والمؤسسات الإعلامية والصحف والوسائل الإعلامية والمواقع الإلكترونية لضمان حماية واحترام حقوق الملكية الفكرية في مجالي الصحافة والإعلام.

وله في سبيل ذلك حجب ومصادرة المادة المخالفة، والإلزام بأداء مبلغ مالي لا تزيد قيمته عن خمسة ملايين جنية مصري أو ما يعادل هذه القيمة بالعملة الأجنبية، مع إلزام المخالف بسداد التعويض المالي المناسب للطرف الذي انتهكت حقوق ملكيته الفكرية وفقًا للضوابط التي يحددها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

ولا يخل ذلك بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون أو لائحة أخرى.»

وبالتالي يحق للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام: (١) حجب المحتوى، و(٢) مصادرة المواد المخالفة (ويُتصوَر ذلك في حالة المخالفات غير الإلكترونية)، و(٣) إلزام المخالف بدفع مبلغ لا يزيد عن ٥ ملايين جنيه، و(٤) إلزام المخالف بتعويض صاحب الحق.

٦- عدم تحديد ما إذا كان يشترط لحجب المحتوى أن يكون نُشر بواسطة الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني، أم بواسطة المستخدم، أم يمتد الحجب إلى أي من الحالتين.

٧- عدم النص على مدى مسئولية الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني الأجنبي عن المحتوى المخالف الذي تم حجبه إذا أصيب شخص بضرر، وما إذا كان الحجب كافيًا بذاته لإعفائه من المسئولية أم يشترط توفر شروط إضافية.

وفي تقدير مدى فعالية النظام المصري، يلاحظ أنه يفتقر للفعالية إلى حد كبير، إذ إنه يوجد الكثير من الأمور التي تحتاج إلى تنظيم وتحديد بناء على العرض السابق، كما أن ترك وضع آلية حجب المحتوى المخالف لكل وسيلة إعلامية أو موقع إلكتروني أجنبي يعني عدم وجود نظام موحد حتى ولو كان توفير الآلية من متطلبات منح الترخيص؛ إذ يظل من الأفضل وضع إطار عام للقواعد والإجراءات اللازمة للحجب والحد الأدنى من المعايير التي ينبغي أن يتبعها كل موقع إلكتروني في تبني هذه الآلية. فالأصل أن هذا النظام إنما يُشرع لحماية الحقوق والمصالح، وبالتالي لابد من علم الكافة به وحماية حقوقهم – سواء كانوا أصاحب حقوق أم مقدمي خدمات أم مستخدمين – بموجب نص في قانون أو قرار وليس في «سياسة Policy» تنشر في موقع إلكتروني عادة ما يفضل واضعوها الإشارة إليها بخط صغير جدًا في الدرك الأسفل من الصفحة الأولى ولا يعني أحد بقراءتها. وينبني على ذلك أنه يحق لكل وسيلة إعلامية أجنبية أو موقع إلكتروني أجنبي تطبيق نظام الحجب الذي يراه ملائمًا طالما وافق عليه المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وبالتالي لا يوجد ما يمنع من تطبيق نظام الإخطار والإزالة الأمريكي أو أي نظام ينص عليه أي قانون أجنبي أخر مادام هذا النظام يسمح بحجب المحتوى خلال ٢٤ ساعة من الإخطار به باعتبار أن هذا هو الشرط الوحيد الذي نصت عليه اللائحة بجانب موافقة المجلس.

ويعيب هذا النظام كذلك غموضه فيما يتعلق بالخاضعين لأحكامه؛ حيث إن صدر المادة ٢٢ [١٧٧] من اللائحة لا يتماشى مع التفصيل اللاحق الذي تضمنه ذيل المادة ذاتها عند الحديث عن الرسوم؛[١٧٨] إذ توحي بامتداد تطبيقها إلى مواقع التواصل الاجتماعي الأجنبية مثل فيسبوك وQoura وهو ما لم تنص عليه هذه المادة عند

[١٧٧] ينص صدر المادة ٢٢ من اللائحة على: «يشترط لترخيص الوسائل الإعلامية غير المصرية ومواقعها الإلكترونية أو المواقع الإلكترونية غير المصرية التي تقدم الخدمات الإخبارية، أو الإعلامية أو الإعلانية التجارية الإلكترونية التي تقدم المحتوى المتضمن الترويج للأعمال أو الخدمات أو المنتجات أو الأشخاص، وكانت حاصلة على ترخيص أجنبي أو لها مركز قانوني أجنبي وترغب في مزاولة النشاط داخل جمهورية مصر العربية توافر الآتي...»

[١٧٨] ينص عجز المادة ٢٢ اللائحة على: «٨- يرفق بالطلب إيصال سداد بالرسوم الآتية: (أ) الوسيلة الإعلامية العامة أو الإخبارية رسم فئة مليون جنيه مصري أو ما يعادل هذه القيمة بالعملة الأجنبية. (ب) الوسيلة الإعلامية المتخصصة رسم فئة خمسمائة ألف جنيه مصري أو ما يعادل هذه القيمة بالعملة الأجنبية. (ج) الموقع الإلكتروني للوسيلة الإعلامية رسم فئة مائة ألف جنيه مصري أو ما يعادل هذه القيمة بالعملة الأجنبية. (د) الموقع الإلكتروني الذي يقدم خدمات الترويج للأشخاص أو التواصل الاجتماعي رسم فئة ثلاثة ملايين جنيه مصري أو ما يعادل هذه القيمة بالعملة الأجنبية. (هـ) الموقع الإلكتروني الذي يقدم المحتوى المرئي أو المسموع أو النصي المتضمن خدمات المشاهدة حسب الطلب (Service on demand) نظير اشتراك نقدي أو عيني أو مقابل مشاهدة إعلانات رسم فئة ثلاثة ملايين جنيه مصري أو ما يعادل هذه القيمة بالعملة الأجنبية. (و) الموقع الإلكتروني المتضمن الترويج للسلع والمنتجات والخدمات رسم فئة ثلاثة ملايين جنيه مصري أو ما يعادل هذه القيمة بالعملة الأجنبية. (ز) المواقع الإلكترونية الأخرى رسم فئة مائة ألف جنيه مصري أو ما يعادل هذه القيمة بالعملة الأجنبية. ويجوز للمجلس الأعلى منح ترخيص تقديم أكثر من خدمة شرط الالتزام بمتطلبات تقديمها وسداد فئة الرسم المقرر لها...»

تناولها الجهات الخاضعة للترخيص. كذلك امتد تطبيق المادة ٢٢ على المواقع التي تقدم المحتوى المرئي أو المسموع أو النصي المتضمن خدمات المشاهدة حسب الطلب نظير اشتراك نقدي أو عيني أو مقابل مشاهدة إعلانات مثل نتفليكس Netflix وهو بذلك يتشابه مع شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعي والتي من المفترض أنها تضم الشركات التي تدير المنصات أو المواقع الإلكترونية التي تعرض الأعمال الفنية لأغراض ربحية.

علاوة على ما سبق، يقتصر تطبيق النظام السابق على الوسائل الإعلامية أو المواقع الإلكترونية الأجنبية دون المصرية، وهو تخصيص غير مبرر حيث إن المخالفة واحدة ولو اختلفت جنسية الوعاء الذي يحتويها. كما فشل النظام المصري في النص على توفير الحماية اللازمة للمواقع الإلكترونية عن المحتوى الذي ينشره المستخدم.

الفرع الثاني: نظام الإخطار والإزالة وفقًا للمادة ٤٥ من اللائحة (شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية)

جاء تعريف شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية في المادة الأولى من لائحة تنظيم التراخيص بأنها: «الشركات التي تدير المنصات أو المواقع الإلكترونية التي تقدم أو تستضيف الخدمات الإخبارية أو الإعلامية أو التي تبث أو تعرض الأعمال الفنية لأغراض ربحية وتسمح بتمكين المستخدمين من تداول أو مشاركة أي محتوى إخباري أو إعلامي مع مستخدمين آخرين أو بإتاحة هذا المحتوى للتداول أو المشاركة بين الجمهور على ذات المنصة أو الموقع الإلكتروني» (ونشير إلى شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية فيما يلي «بمقدم الخدمة»).

وجاء تنظيم الإخطار والإزالة في المادة ٤٥ [١٧٩] من ذات اللائحة، وفيما يلي توضيح للمزايا والمآخذ التي اعترت هذا النظام.

أولاً: المزايا

١- لا يقتصر تطبيق نظام الإخطار والإزالة على انتهاكات حق المؤلف فقط، بل يمتد إلى كافة المحتويات الضارة. وقد عرفت المادة ٤٦ من لائحة تنظيم التراخيص المقصود بالمحتوى الضار[١٨٠]، وهو ما يزيد على نظام الإخطار والإزالة المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعد ذلك أمرًا محمودًا حيث إنه يوجد العديد من المخالفات التي لا ترتبط بحق المؤلف ومع ذلك ينبغي توفير آلية سريعة للتخلص منها ومن ذلك الانتهاكات التي تمس كرامة الإنسان أو خصوصيته.

[١٧٩] يحدد بشهادة الاعتماد كافة الحقوق والالتزامات والاشتراطات التي لا يجوز مخالفتها من قبل الشركة، وتُعد جميعها شروطًا جوهرية، ويجب أن يكون من بين الالتزامات والاشتراطات الآتي: ١- احترام مبدأ حرية الرأي والتعبير والعمل على مساعدة المستخدمين على الابتكار والإبداع. ٢- تمكين المستخدمين من تقديم الشكاوى المتعلقة بالمحتوى الضار والتحقق من مصداقية هذه الشكاوى بما يضمن النزاهة والشفافية مع توثيق هذه الشكاوى وإخطار أطراف الشكوى بالقرار. ٣- تقديم تقرير نصف سنوي إلى المجلس الأعلى باللغتين العربية والإنجليزية حول التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالمحتوى الضار. ٤- قبول إزالة المحتوى الضار طبقًا للحالات المبينة بالمادة ٤٦ من هذه اللائحة وذلك خلال ٢٤ ساعة من الإخطار بالإزالة ما لم يثبت خلال تلك الفترة عدم صحة الوقائع المعول عليها في قرار الإزالة أو في حالة قيام المجلس بإحالة الشكوى بخصوص المحتوى إلى إحدى الجهات المختصة قانونًا لفحصها وثبت مخالفة المحتوى فيتم الإزالة فورًا. وللمجلس الأعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقًا لتقديره حيال عدم الالتزام بتنفيذ الحذف أو الإزالة. ٥-الاحتفاظ بالمحتوى المخالف لمدة أربعة أشهر كدليل على المخالفة في حال كان القرار بالحذف أو الإزالة. ...»

[١٨٠] «١- المحتوى الذي يحض على الكراهية أو يسئ إلى المستخدمين أو يمثل ترهيبا لهم أو يمس سمعتهم. ٢- المحتوى الذي يتضمن الإساءة إلى الأفراد أو مؤسسات الدولة وبما يهدد السلم والأمن الاجتماعي. ٣- المحتوى الذي يتضمن التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو النسب أو الأصل أو الجنسية. ٤- المحتوى الذي يحض على العنصرية أو العنف الخاص أو العام. ٥- المحتوى الذي يتضمن التحريض على ارتكاب أفعال تنتهك حقوق الإنسان وتمس كرامته. ٦- المحتوى الذي يتضمن ما يشكل جرائم جنائية وفقًا للقوانين السارية في جمهورية مصر العربية. ٧- المحتوى الذي ينتهك حقوق النشر أو الملكية الفكرية أو العلامات التجارية. ٨- المحتوى الذي يتضمن معلومات زائفة أو شائعات شخصية أو عامة. ٩- المحتوى الذي يحض على ارتكاب الجرائم ويشجع مرتكبيها. ١٠- المحتوى الموجه للأطفال ولا يراعى التصنيف العمري لهم.»

٢- يلتزم مقدم الخدمة بتوثيق الشكاوى، ويعد ذلك إجراءًا هامًا لضمان عدم ضياع أي منها عند فحصها ونظرها أو التلاعب في مضمونها.

٣- يلتزم مقدم الخدمة بإخطار أطراف الشكوى بقراره – أي بحذف المحتوى أو عدم حذفه – وهو بذلك يحقق العلم للطرفين. ويختلف ذلك عن النظام الأمريكي، حيث لا يشترط إعلام مقدم الإخطار بأن المحتوى قد تم حذفه، كما لا يشترط إخطار صاحب المحتوى المزعوم مخالفته (المستخدم) بالإزالة إلا بالنسبة لمقدمي خدمات الاستضافة.

٤- تتم الإزالة خلال ٢٤ ساعة من تاريخ الإخطار بالإزالة، ولعل ذلك من أهم ما يميز هذا النظام عن نظيره الأمريكي حيث اشترط القانون الأمريكي أن تتم الإزالة «على وجه السرعة» دون تحديد دقيق للمدة التي تلزم خلالها الإزالة.

٥- تفحص الشكوى من الناحية الموضوعية قبل الإزالة، حيث تنص اللائحة على التزام مقدم الخدمة بالتحقق من مصداقية الشكاوى بما يضمن النزاهة والشفافية، وتؤكد الفقرة (٤) من المادة ٤٥[١٨١] على الفحص الموضوعي للشكوى إذ تنص على إزالة المحتوى خلال ٢٤ ساعة من الإخطار بالإزالة «ما لم يثبت خلال تلك الفترة عدم صحة الوقائع المعول عليها في قرار الإزالة»، كما اشترطت اللائحة أن تتم الإزالة فورًا إذا أُحيلت الشكوى إلى أحد الجهات المختصة وثبتت الشكوى. ويمكن إذًا استنتاج أن مدة الـ٢٤ ساعة كحد أقصى للإزالة هي لازمة للتحقق من صحة الشكوى. وذلك يحقق ميزة التصدي للإخطارات التي لا تهدف إلى حماية حق المؤلف، وإن كان ينطوي على بعض العيوب التي سيتم تناولًا لاحقًا في هذا المطلب.

٦- التزام مقدم الخدمة بتقديم تقرير نصف سنوي إلى المجلس الأعلى باللغتين العربية والإنجليزية حول التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالمحتوى الضار يحقق الرقابة على مقدمي الخدمات، كما أن هذا التقرير يساهم في تكوين رؤية واضحة عن المخالفات الأكثر انتشارًا لوضع سياسات أو سن تشريعات للتعامل معها.

ثانيًا: المآخذ

١- تنص الفقرة (٢) من المادة ٤٥ على «تمكين المستخدمين من تقديم الشكاوى المتعلقة بالمحتوى الضار...» دون تحديد لمفهوم المستخدم وهل يقصد به صاحب الحق أم أي شخص، وهل يلزم أن يكون من ضمن المشتركين بالخدمة إن كان لها اشتراك؟ وما الفرض مثلًا إذا نما إلى علم صاحب حق مؤلف بأن مصنفه تعرض للانتهاك عن طريق موقع إلكتروني يديره أحد مقدمي الخدمات دون أن يكون مشتركًا فيه؟ ويختلف ذلك عن القانون الأمريكي الذي اشترط أن يكون مقدم الإخطار صاحب الحق أو من يمثله.

[١٨١] "قبول إزالة المحتوى الضار طبقًا للحالات المبينة بالمادة ٤٦ من هذه اللائحة وذلك خلال ٢٤ ساعة من الإخطار بالإزالة ما لم يثبت خلال تلك الفترة عدم صحة الوقائع المعول عليها في قرار الإزالة أو في حالة قيام المجلس بإحالة الشكوى بخصوص المحتوى إلى إحدى الجهات المختصة قانونًا لفحصها وثبت مخالفة المحتوى فيتم الإزالة فورًا.»

وأغلب الظن أن المشرع قصد بالمستخدمين أي شخص يعتقد أن المحتوى ضار، حيث إن تعريف المحتوى الضار أوجد حالات لا تنتهك بذاتها حق خاص لأحد الأشخاص مثل المحتوى الذي يحض على ارتكاب الجرائم أو المحتوى الموجه للأطفال ولا يراعى التصنيف العمري لهم، أما إذا كان المحتوى ينتهك أحد الحقوق الخاصة مثل المحتوى الذي يسئ إلى أحد الأفراد بعينه أو ينتهك حق المؤلف، فعلى الأرجح أن المقصود بالمستخدم هنا هو كل من تعرض حقه للانتهاك أو وكيله الذي يعينه دون أن يمتد إلى غيره، وذلك يتماشى مع ما ذهب إليه القانون الأمريكي والأولى بالاتباع.

٢- عدم تحديد ما إذا كان المحتوى الضار الذي يتم الإخطار به تم نشره بواسطة مقدم الخدمة أم مستخدم دون تدخل من قبل مقدم الخدمة.

٣- يلتزم مقدم الخدمة بالتحقق من مصداقية الشكاوى بما يضمن النزاهة والشفافية، مما يعني فحص الشكوى من الناحية الموضوعية وهو ما يثير تساؤل حول قدرة مقدم الخدمة الفعلية على القيام بهذا الفحص خاصة أن مفهوم المحتوى الضار – كما تم تعريفه في المادة ٤٦ من اللائحة – يشمل الكثير من الحالات، ومن ثم قد يجانب مقدم الخدمة الصواب في التقدير. بالإضافة إلى أن مثل هذا الإلزام يؤدي إلى زيادة العبء على مقدمي الخدمات حيث إن الفحص يستلزم خبرة فنية معينة. كما أنه من الصعب تصور القيام بذلك الفحص في ظل احتمالية وجود العديد من الإخطارات والتي قد تصل إلى الآلاف، وما الوضع في حال سوء التقدير من قبل مقدم الخدمة؟ هل تتحقق مسئوليته في مواجهة المستخدم صاحب المحتوى أو صاحب الحق أم تُعد هذه السلطة التقديرية بمثابة حصانة له؟ ومع ذلك، فلا شك أن ذلك الالتزام يساهم في القضاء على ظاهرة إساءة استعمال الإخطارات التي أشرنا إليها في النظام الأمريكي[١٨٢]؛ إذ يتبين بالفحص ما إذا كان الغرض هو تقويض المنافسة أم أن الإخطار منبت الصلة بحق المؤلف وغيره من الحالات التي تؤدي إلى الحذف دون مبرر حقيقي.

ولا يوجد ما يقابل هذا الالتزام في القانون الأمريكي، حيث يقتصر دور مقدم الخدمة على التأكد من توفر الشروط الشكلية للإخطار دون بحث موضوعه.

٤- تنص اللائحة على أن «للمجلس الأعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقًا لتقديره حيال عدم الالتزام بتنفيذ الحذف أو الإزالة». وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إهدار مزايا فحص الإخطار من الناحية الموضوعية، حيث قد يخشى مقدم الخدمة عواقب عدم تنفيذ الإزالة بالرغم من عدم جدية الشكوى، فيلجأ إلى إزالة كافة المحتويات التي يتم الإخطار بمخالفتها دون فحص دقيق.

بالإضافة إلى أن المشرع لم يحدد ماهية الإجراءات المتبعة حال عدم تنفيذ الإزالة، وهل يمتد ذلك إلى إلغاء الاعتماد أو غلق الموقع/المنصة؟ كما أن إعمال السلطة التقديرية للمجلس في هذا الشأن قد يؤدي إلى تغاير في الإجراءات وفقًا لحجم مقدم الخدمة في السوق وما قد يترتب على ذلك من محاباة للشركات ذات الاستثمارات الكبرى أو استغلال لمقدرتهم المالية وفرض عليهم غرامات باهظة.

[١٨٢] انظر المبحث الثاني، المطلب الأول، الفرع الأول(هـ).

٥- بالرغم من النص على إخطار أطراف الشكوى بالقرار، لا يوجد تنظيم للإخطار المضاد المتبع في القانون الأمريكي، وهو ما كان حريًا بالمشرع الأخذ به؛ لاحتمال ألا يكون المحتوى مخالفًا من الأساس لاسيما أن مقدم الخدمة هو من يتولى مهمة تقييم مدى مصداقية الشكوى خلال مدة قصيرة – إلى حد ما – رغم عدم تخصصه في ذلك. علاوة على ذلك، يوجد احتمال أن تهدف الشكوى إلى الإضرار بالمنافسة، أو أن تكون موجهة إلى محتوى يجيز القانون استغلاله، أو ألا يدخل في عِداد المحتويات المتعلقة بحق المؤلف.

٦- يشترط إزالة المحتوى فورًا في حالة قيام المجلس بإحالة الشكوى بخصوص المحتوى إلى إحدى الجهات المختصة قانونًا لفحصها وثبوت مخالفة، ويستتبع ذلك التساؤل حول كيفية علم المجلس بالشكوى حيث لم تنص اللائحة على إرسال الشكوى إلى المجلس أو أن يقوم مقدم الخدمة بتقديم نسخة منها إليه.

٧- عدم وضوح ما إذا كانت الشكوى تعادل الإخطار بالإزالة في القانون الأمريكي، أي كافية بذاتها لإزالة المحتوى بعد فحصها، أم أن الإخطار بالإزالة يلزم صدور قرار به من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

٨- عدم وجود تنظيم دقيق للنظام يستطيع بمقتضاه المستخدمون تقديم الشكوى بشكل إلكتروني، وفعّال، وسريع بما يوفر لهم الحماية الكافية. وبالتالي يثور تساؤل حول كيفية تقديم هذه الشكوى، بالإضافة إلى أنه لا يوجد تحديد لبيانات الشكوى والتي بموجبها تكون الشكوى صحيحة. وذلك بخلاف القانون الأمريكي الذي اشترط أن يعين مقدم الخدمة ممثلًا له وأن توضع بياناته في مكان ظاهر على الموقع الإلكتروني ليتمكن أصحاب الحقوق من إرسال الإخطار له بسهولة، كما حدد البيانات الشكلية اللازمة لاعتبار الإخطار صحيحًا.

٩- ولعل أخطر المآخذ على هذا النظام هو عدم النص على إعفاء مقدم الخدمة من المسئولية عن المحتوى الضار الـذي يتم الإخطار به، وبالتالي يتضح أن الإخطار بالإزالة ما هو إلا عبئًا إضافيًا على مقدمي الخدمات دون وجود حافز يدفعهم إلى الحرص على تطبيق شروط النظام، فالدافع الوحيد لهم إذًا هو الخوف من الإجراءات المجهولة التي قد يتخذها في مواجهتهم المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وهذا أكثر ما يميز النظام الأمريكي حيث استطاع خلق مجال للتعاون بين أصحاب الحقوق ومقدمي الخدمات لمجابهة الانتهاكات التي تقع على حق المؤلف عن طريق تقرير الملاذ الآمن الذي سبق تناوله بالتفصيل المناسب.

بالإضافة إلى ما سبق، لم يُستدَل على أي واقعة تم بمقتضاها إخطار مقدم خدمة من قبل أحد أصحاب حق المؤلف لحجب أو إزالة محتوى ينتهك حقه في مصر.

وأثناء التنقيب عن بعض مقدمي الخدمات الذين ينطبق عليهم تعريف شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية وما إن تبنوا النظام المشار إليه أعلاه أم لا، تبين أنه بالنسبة لشركات تكنولوجيا المعلومات المصرية،

فلا يوجد لديها آلية لتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حق المؤلف[١٨٣] باستثناء الإيميل المخصص لتلقي الاستفسارات أو المقترحات أو الشكاوى[١٨٤] الذي عادة ما ينشره مقدم الخدمة دون أن يكون مخصصًا لانتهاكات حق المؤلف أو المحتوى الضار بشكل عام، بل ودون أن يكون ملزمًا بالرد، ولعل هذا ما يبرر عدم استقبال هذه الشكاوى من الأساس بالرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على صدور اللائحة. ويلاحظ أنه عادة ما تحتفظ الشركات بحقها في إزالة المحتوى، أو إنهاء حسابات مشتركيها في حالة خرق أي من القواعد المتعلقة بسياستها والتي يوافق عليها المستخدم بمجرد استخدام المنصة أو الموقع الإلكتروني دون أن يتعلق ذلك بإخطار صادر من شخص آخر[١٨٥].

أما بالنسبة لشركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية الأجنبية غير الأمريكية، يلاحظ أن بعض هذه الشركات وإن كانت تقدم خدماتها في مصر، إلا إنها لا تلتزم بالنظام المصري، بل تعتمد على النظام الأمريكي، حتى لو لم تنص على ذلك صراحة ومن ذلك منصة شاهد السعودية[١٨٦]، وتوجد شركات أخرى تنص صراحة على اتباع النظام الأمريكي مثل منصة أنغامي الإماراتية[١٨٧]، وذلك منطقي حيث إن النظام الأمريكي يوفر تنظيمًا واضحًا ومتكاملًا.

بناء على ذلك، يكون نظام الإخطار والإزالة أو الحجب في مصر مجردًا من أي فعالية حقيقية، كما أنه يفتقر للتنظيم الدقيق. لذلك لابد من تدخل تشريعي لوضع آليات لحماية مقدم الخدمة من المسئولية وتوفير الحماية الفعالة لأصحاب حق المؤلف كما هو متبع في القانون الأمريكي مع مراعاة أوجه القصور التي تحد من فعالية النظام الأمريكي.

الخاتمة

إن العالم في تطور مستمر، وبالرغم من أن هذا التطور أمر حتمي، كما أن له العديد من الجوانب الإيجابية، إلا أن كل تطور مصحوب بجوانب أخرى سلبية. فإن انتهاكات حق المؤلف الرقمية ماهي إلا نتيجة طبيعية للتطور التكنولوجي. وتشجيعًا على هذا التطور وعدم تقييده، تدخل المشرع الأمريكي ليضع حلولًا ذكية وعملية تحقق مصالح الأطراف المعنية، فقد تضمن هذا البحث في المبحث الأول التنظيم القانوني لنظام الإخطار والإزالة أو الحجب الذي استحدثه المشرع الأمريكي بموجب قانون حماية حق المؤلف للألفية الرقمية عام ١٩٩٨. وقام هذا النظام على ركيزة أساسية وهي إنشاء حافز قوي لأصحاب حق المؤلف ومقدمي خدمات الإنترنت للتعاون فيما بينهما لمواجهة انتهاكات حق المؤلف الرقمية وذلك عن طريق إعفاء مقدم الخدمة من المسئولية المدنية المحتملة الناتجة عن عرض محتوى مخالف من قبل أحد المستخدمين، وذلك شريطة أن يزيل مقدم الخدمة أو يحجب المحتوى على وجه السرعة في حالة إخطار صاحب الحق له بوجود مخالفة وبشرط تحقق شروط الملاذ الآمن الخاصة بكل فئة من الخدمات. ثم استعرض البحث بعض تشريعات القانون المصري تنقيبًا عن نظام

[١٨٣] واتش ات، الشروط والأحكام، https://www.watchit.com/#/terms-and-conditions، (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١٠)، بوابة الأهرام، الصفحة الرئيسية، https://gate.ahram.org.eg/، (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٦/٢)، الوفد، الصفحة الرئيسية، https://alwafd.news/# (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٦/٢).

[١٨٤] المصري اليوم، السياسة العامة لنشر المشاركات على بوابة المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/publishingpolicy/html، (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١٠). واتش ات، اتصل بنا، https://www.watchit.com/#/us-contact، (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١٠).

[١٨٥] الوطن، شروط الاستخدام، https://www.elwatannews.com/terms/، (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١٠)، واتش ات، الشروط والأحكام، https://www.watchit.com/#/terms-and-conditions، (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١٠).

[١٨٦] شاهد، شروط الاستخدام، https://net.mbc.shahid/ar/conditions-and-terms، (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١٠).

[١٨٧] أنغامي، شروط الاستخدام، https://www.anghami.com/legal، (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١٠)

مشابه للنظام الأمريكي والذي يعد النظام الأشهر والملهم لجميع تشريعات العالم منذ أكثر من عقدين، وقد انتهى المبحث الأول إلى وجود ومضات لهذا النظام في القرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إصدار لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في المواد ٢٢ و٤٥.

وعرج البحث في المبحث الثاني على بيان فعالية نظام الإخطار والإزالة من الناحية العملية. وعند تحليل مدى فعالية النظامين الأمريكي والمصري، تبين أن النظام الأمريكي يعاني بعض المشكلات وأنه – ككل تطور – بحاجة إلى مواكبة ما طرأ عليه من تطورات لم تكن في الحسبان وقت إصداره مثل ظهور فئة جديدة من مقدمي الخدمات، وعدم فعالية الإخطار المضاد، والمغالاة في حماية مقدم الخدمة على حساب صاحب الحق، وظهور الإخطارات التلقائية، والتعسف في استغلال النظام، وعدم توفير الحماية المطلوبة لأصحاب الحقوق بسبب السرعة التي تنتقل بها المعلومات والبيانات، وتم الاستعانة ببعض التطبيقات التي واجهت صراحة بعض هذه الإشكاليات.

أما عند تقدير فعالية النظام المصري، ظهر بجلاء القصور الذي يشوبه، حيث أغفل التشريع المصري العديد من الأمور الهامة التي تحد كثيرًا من فعالية النظام، ومن ذلك عدم النص على إعفاء مقدم الخدمة من المسئولية إذا توفرت شروط معينة، وقصر النظام على فئة محدودة من مقدمي الخدمات، بالإضافة إلى عدم النص على الكثير من الأمور الهامة كتحديد من له حق تقديم الإخطار بالمخالفة وكيفية تقديمه وبياناته والنتائج المترتبة على مخالفته.

ولعل من الغريب عدم تبني المشرع المصري قواعد واضحة إلى يومنا هذا؛ فقانون حماية الملكية الفكرية قد صدر في عام ٢٠٠٢، أي بعد مرور أربع سنوات من إصدار القانون الأمريكي وسنتين من التوجيه الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية ٢٠٠٠/٣١ والذي اتبع كذلك نظام الإخطار والإزالة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى رغبة المشرع المصري في اختبار فعالية النظام قبل تبنيه إلا أنه لا يوجد ما يبرر تأخر المشرع كل هذه المدة، فلا يوجد نظام بلا عيوب ودور المشرع المصري هو استقطاب القواعد الناجحة مع إزالة العقبات التي تواجهها وهذا هو ما سنختتم به هذه الورقة البحثية في التوصيات آملين أن تساهم في لفت انتباه المشرع المصري إلى ما وصلت إليه بعض الدول من قواعد تعمل على مجابهة ما يصاحب التطور التكنولوجي من مشكلات.

التوصيات

بناء على العرض السابق، ننتهي إلى التوصيات الآية:

أولًا: أن ينص المشرع المصري صراحة على إعفاء مقدم خدمة الإنترنت من المسئولية التي قد تنجم عن انتهاك أحد مستخدميه لحق المؤلف بشرط توفر شروط ومتطلبات فنية معينة حسب طبيعة نشاط مقدم الخدمة مثل الشروط والمتطلبات الخاصة بكل فئة من الفئات المنصوص عليها في القانون الأمريكي، مع وضع تعريف لكل فئة من مقدمي الخدمات.

ثانيًا: مد نطاق تطبيق نظام الإخطار والإزالة إلى كافة مقدمي خدمات الإنترنت دون تفرقة بين الشركات المصرية أو الأجنبية. وتحديد المخاطبين بأحكام هذا النظام على وجه الدقة منعًا لإثارة اللبس أو الغموض أو تعارض النصوص.

ثالثًا: توضيح مفهوم «المستخدم» الذي يحق له إرسال الإخطار بالنسبة للانتهاكات المتعلقة بحق المؤلف بأنه كل صاحب حق وفقًا للكتاب الثالث من قانون حماية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ أو وكلائهم.

رابعًا: تحديد البيانات اللازمة لاكتمال الإخطار وإجراءات تقديمه على أن يقع التقديم بشكل إلكتروني. وتتضمن بيانات الإخطار (توقيع إلكتروني لمقدم الإخطار أو وكيله - تحديد المحتوى المخالف ومحله – بيانات تواصل مقدم الإخطار «الاسم، ورقم الهاتف أو الإيميل أو العنوان» – تقديم ما يثبت أن مقدم الإخطار هو صاحب الحق – إقرار بتحمل مقدم الإخطار الأضرار التي تصيب المستخدم إذا ثبت أن المحتوى لم يكن مخالفًا).

خامسًا: تعيين ممثل لكل مقدم خدمة لتلقي الإخطارات على أن تنشر بياناته في مكان واضح على الموقع الرسمي لمقدم الخدمة ليتسنى لأصحاب الحقوق إرسال الإخطارات إليه بسهولة وسرعة بطريق إلكتروني، وتقديم نسخة من هذه البيانات إلى الجهاز المصري للملكية الفكرية الذي تم إنشاؤه بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ٢٠٢٣ والذي حل محل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في الاختصاصات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية[١٨٨].

سادسًا: عدم منح سلطة تقديرية لمقدم الخدمة في إزالة المحتوى أو تركه، بل يجب إزالة المحتوى خلال ٢٤ ساعة من الإخطار بمخالفته للحق. وذلك يحقق مصلحة مقدم الخدمة وصاحب الحق في ذات الوقت؛ حيث لا يضطر مقدم الخدمة الاستعانة بمتخصصين لتقدير المخالفة، ولا يخضع صاحب الحق لسلطة مقدم الخدمة في تقدير المخالفة.

سابعًا: وضع تنظيم للإخطار المضاد يلتزم بموجبه مقدم الخدمة بإعادة المحتوى خلال ٢٤ ساعة من حذفه على أن يتضمن الإخطار المضاد البيانات الآتية: (توقيع إلكتروني لمقدم الإخطار المضاد أو وكيله - تحديد المحتوى ومحله قبل الإزالة – بيانات تواصل مقدم الإخطار المضاد «الاسم، ورقم الهاتف أو الإيميل أو العنوان» – تقديم ما يثبت أن مقدم المضاد هو صاحب الحق – إقرار بتحمل مقدم الإخطار المضاد الأضرار التي تصيب مقدم الإخطار الأصلي إذا ثبت أن المحتوى كان مخالفًا).

ثامنًا: وضع آلية لمجابهة الإخطارات والإخطارات المضادة التي لا تستهدف سوى الإضرار بالمستخدم صاحب المحتوى (في حالة الإخطار) أو صاحب الحق (في حالة الإخطار المضاد) عن طريق تقرير مسئولية أي شخص عن الأضرار التي يتكبدها المستخدم صاحب المحتوى أو صاحب الحق المؤلف عن إزالة المحتوى إذا ما أدعى عن قصد على خلاف الحقيقة بأن المحتوى يمثل مخالفة (في حالة الإخطار بالإزالة) أو بأنه محتوى مشروع وتمت إزالته رغم كونه غير مشروع (في حالة الإخطار المضاد) مع اتباع معيار موضوعي في تقدير مدى مشروعية المحتوى من عدمه. ويمكن كذلك فرض الجهاز المصري للملكية الفكرية جزاءات على المخالِف مثل الغرامة. وقد يستلزم ذلك ضرورة أن يلحق بالإخطار صورة من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر لمقدم الإخطار أو الإخطار المضاد حتى يسهل الوصول إليه وتجنب الإخطارات المجهولة والعشوائية مما يساهم في تقليص الإخطارات وجديتها، وذلك كله مع مراعاة حماية البيانات وفقًا للقوانين واللوائح والقرار المعمول بها، لا سيما القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن حماية البيانات الشخصية.

[١٨٨] المادة (٢) إصدار من القانون رقم ١٦٣ لسنة ٢٠٢٣.

تاسعًا: إلغاء أية سلطة تقديرية للجهاز المصري للملكية الفكرية في فرض إجراءات معينة حال مخالفة النظام ونوصي بتحديد الإجراءات أو العقوبات الناتجة عن مخالفة نظام الإخطار والإزالة على سبيل الحصر.